مجلة اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal
مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للتخطيط والسياسات اللغوية، الرياض، المملكة العربية السعودية
ISSN: 1658-7421
مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للتخطيط و السياسات اللغوية
King Abdullah Bin Abdulaziz Center For Language Planning and Policies

مجلة اللسانيات العربية، العدد 15، ذو الحجة، 1443هـ/يوليو، 2022م

التحليل الوظيفي للفاعل في اللغة العربية عند أحمد المتوكل: عرض ومناقشة

طارق ربيع الفريدي

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية

توثيق البحث APA Citation:

الفريدي، طارق. (2022). التحليل الوظيفي للفاعل في اللغة العربية عند أحمد المتوكل (عرض ومناقشة). *مجلة اللسانيات العربية*، *15*، 36-67.

تاريخ الإرسال: 1443/01/10 هـ
تاريخ القبول: 1443/05/24 هـ

Submission Date: 18/08/2021
Acceptance Date: 28/12/2021

الملخص

يعد تطبيق النظريات اللسانية الغربية على اللغة العربية من أبرز سمات البحث اللغوي لدى اللسانيين المعاصرين، ومن تلك النظريات نظرية النحو الوظيفي التي تبناها اللغوي المغربي د. أحمد المتوكل وطبق مفاهيمها وفرضياتها على عدد من ظواهر اللغة العربية، وهي نظرية تهدف إلى سبر أغوار سمة التواصل في اللغة وتجعل من التداولية مرتكزاً لها. يهدف هذا البحث إلى الوقوف على إسهام المتوكل في تطبيق هذه النظرية على "الفاعل" في اللغة العربية وتجلية المبادئ التي استند إليها والآليات التي طبقها ومناقشة آرائه. وقد كشف البحث عن تبني المتوكل لتحليل تفاعلي بين التركيب والدلالة والتداولية، وهو تحليل يستند إلى التفسير والتعليل، كما كشف عن حرص المتوكل على استثمار بعض معطيات الدرس اللغوي لدى العرب القدامى، مما أسفر عن بعض التقاطعات بين الاتجاهين. في المقابل، أسفر البحث عن بعض الاختلافات التي قد تكون أحياناً لفظية بينما جوهر التحليل متشابه أو متماثل.

الكلمات المفتاحية: الفاعل، النحو الوظيفي، المتوكل، الوظائف التداولية.

Abstract

The application of Western linguistic theories on Arabic is one of the most remarkable features of contemporary contributions of modern linguists. Among such linguists Ahmad Al-Mutawakkil who applies the concepts and hypotheses of functional grammar on aspects of Arabic language. With pragmatics as a major component, Al-Mutawakkil's functional approach aims at looking into communicative features of Arabic. More specifically, the present paper discusses Al-Mutawakkil's approach to the study of the "subject" function in Arabic. In this regard, as the analysis reveals, Al-Mutawakkil combines aspects of syntax, semantics, and pragmatics together with the findings of ancient Arab Grammarians to disclose interesting common grounds between the classical and modern linguistic approaches, despite some differences in terminology.

Keywords: Subject, Functional Grammar, al-Mutawakkil, Pragmatic functions

1.مقدمة

يعد تلقي النظريات اللسانية الغربية من أبرز الظواهر الثقافية التي نشأت في البيئة العربية المعاصرة، ولقد تعددت صور ذلك التلقي من قِبل اللسانيين العرب وتنوعت أشكاله، فمنها ما جاء على هيئة نقل لأدبيات تلك النظريات ومصطلحاتها، ومنها ما اتجه نحو محاورتها ومقارنتها بالتراث اللغوي لدى العرب القدامى، ومنها ما جاء تطبيقاً لها على أبنية اللغة العربية وتراكيبها رغبةً في إضافة تحليلات جديدة للظواهر اللغوية في العربية وسعياً للوصول إلى فهم أعمق لتلك الظواهر.

ومن النظريات اللسانية التي كان لها نصيب من هذا التلقي نظرية النحو الوظيفي (Functional Grammar) التي أقام دعائمها اللغوي الهولندي سايمون دِك Simon Dik، وقد تبناها في السياق العربي اللغوي المغربي أحمد المتوكل؛ فنقلها إلى الثقافة العربية وطبقها على بعض تراكيب العربية الفصحى وبعض اللهجات المعاصرة، وذلك ضمن مشروع كبير سعى فيه إلى تأسيس نحو وظيفي للغة العربية تُرصد فيه كل القضايا المتعلقة باللغة، سواء أكانت معجمية أم تركيبية أم تداولية (علوي، 2014، ص372).

تهدف هذه الورقة إلى الوقوف على التحليل الوظيفي الذي قدَّمه أحمد المتوكل للفاعل في اللغة العربية ضمن إطار نظرية النحو الوظيفي، وإلى استجلاء آرائه ومناقشتها وبيان الأسس التي أقام عليها رؤيته التحليلية التي تكشف عن بنية تفاعلية بين التركيب والدلالة والتداولية، وسأحاول من خلال هذه الورقة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أ. ما تعريف الفاعل في نظرية النحو الوظيفي؟ وهل تختلف دلالته عن التعريف المتداول في كتب النحاة العرب؟ وما طبيعة الاختلاف بين الاتجاهين؟

ب. ما الأسس والمبادئ التي اعتمدها المتوكل عند تناوله وظيفة الفاعل بالتحليل؟

ج. ما موقف المتوكل من التحليلات التي تبناها النحاة العرب عند تناولهم للفاعل وقضاياه؟ وهل تختلف تلك التحليلات عن التحليلات والتفسيرات التي تبناها المتوكل؟ أم إن هناك مساحة من التوافق بين الاتجاهين؟ وما مظاهر ذلك التوافق إن وجد؟

د. ما إسهامات المتوكل في هذا المجال؟

وقد اقتضت طبيعة البحث أن تقسم الورقة إلى خمسة مباحث دون اعتبار المقدمة والخاتمة. يأتي المبحث الأول معرِّفاً بنظرية النحو الوظيفي ومبادئها، ويختص المبحث الثاني بمناقشة تعريف الفاعل عند المتوكل، ثم يتلوه المبحث الثالث الذي يتناول طبيعة العلاقة بين الفاعل والوظائف الدلالية، فالمبحث الرابع الذي يعرض للعلاقة بين الفاعل والوظائف التداولية، ويعقبه المبحث الخامس الذي يعالج خصائص الفاعل البنيوية، ثم تُختَتم الورقة بعرض أهم النتائج والتوصيات.

2. النحو الوظيفي

تنتسب هذه النظرية إلى العالم اللغوي الهولندي سايمون دِك الذي ألف أول كتاب للتعريف بها عام 1978م وكان بعنوان Functional Grammar، وقد أسس فيه المبادئ العامة للنظرية، وأعقبه بعدد من المؤلفات التي ترصد تطور النظرية، ويعد كتابه The Theory of Functional Grammar الأوسع والأشمل؛ إذ يحتوي على تفصيلات دقيقة وتحليل موسع للظواهر الوظيفية في اللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات، وقد سار على دربه عدد من اللغويين من أشهرهم Kees Hengeveld وLachlan Mackenzie، وفي السياق العربي، يُعدّ اللغوي المغربي الدكتور أحمد المتوكل حامل لواء النظرية؛ إذ ألف فيها المؤلفات الكثيرة واجتهد في نقلها و تطبيقها على العربية [1]. وتنضوي هذه النظرية تحت واحد من الاتجاهات اللسانية الكبرى، هو الاتجاه الوظيفي (Functionalism)، وهو اتجاه يعنى عناية رئيسية بدراسة الخاصية التواصلية للغة ودورها في تفسير البنى المنجزة وآليات اشتغالها.

تقوم نظرية النحو الوظيفي على المبدأ العام الوظيفي من كون اللغة في المقام الأول أداة للتواصل والتفاعل الاجتماعي (Dik، 1997، 3/1). ويؤكد ماكنزي (Mackenzie، 1993، ص1) أن الهدف الأسمى الذي تسعى هذه النظرية إلى تحقيقه هو تفسير جوانب وسمات التفاعل الاجتماعي بين البشر ورصد اطرادها في اللغات الطبيعية.

ويرى المتوكل (2006، ص20) أن النحو الوظيفي - بعكس الاتجاه الذي سمّاه بالنحو الصوري (Formal grammar) - يرتكز على مبدأ أداتية اللغة وسِمتها التواصلية، فـ"اللغة أداة تسخر لتحقيق التواصل داخل المجتمعات البشرية.... [و] العبارات اللغوية وسائل تستخدم لتأدية أغراض تواصلية معينة وتقارب خصائصها البنيوية على هذا الأساس"؛ ونتيجة لذلك نجد اهتمام النحو الوظيفي منصبًّا على الكشف عن القدرة التواصلية وخصائصها، وهذا ما جعله يمتاز عن غيره من النظريات الوظيفية بكونه يعطي التداولية مركزاً ومكانة فوق التركيب والدلالة؛ لذا اهتم رواده برصد ما سمّوه بالكفاية التداولية، فبدونها تعدّ النظرية اللسانية ناقصة وغير قادرة على التعاطي مع اللغات الطبيعية وصفاً وتفسيراً. ورصدوا كذلك الوظائف التداولية التي تجلي خصائص البنية الإخبارية (Information Structure)، و يقصد بالبنية الإخبارية تلك "البنية التي تحدد العلاقات القائمة بين مكونات الجملة حسب المقام" (المتوكل، 2010، ص151). وتندرج تحتها عدة علاقات، مثل: المحور (Topic) والبؤرة (Focus) و المعلومة المعطاة (Old information) و المعلومة الجديدة (New information). كما بحثوا في العلاقة بين هذه الوظائف التداولية وخصائصها البنيوية.

وتسعى النظرية أيضاً - كما يؤكد المتوكل (2006، ص64-71، 2013، ص22-29) - إلى تحقيق الكفاية التفسيرية، وهي كفاية لا تتحقق إلا بتحقُّق ثلاث كفايات فرعية:

الكفاية التداولية (Pragmatic adequacy): وتعني أن النظرية اللغوية يجب أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإطار التداولي. بعبارة أخرى، يجب أن تسعى النظرية إلى تحديد خصائص العبارات اللغوية المتعلقة بطريقة استعمالها، ويكون هذا ضمن إطار يحكم التواصل اللغوي؛ لذا يرفض الوظيفيون التجريد الذي يعزل النظام اللغوي عن الطريقة التي تستعمل بها اللغة؛ لأن اللغة ليست كينونة معزولة عن سياقاتها.

الكفاية النفسية (Psychological adequacy): وتعني أن النظرية يجب أن تعكس ثنائية الإنتاج والفهم: إنتاج المتكلم لعبارته اللغوية وفهم المخاطب لما يسمعه و يقرؤه من عبارات وتحليله لها؛ لذا، يهتم النحو الوظيفي بالقصد ويعدّه أساساً لإنتاج العبارات اللغوية؛ ونتيجة لهذا، أقصى النحو الوظيفي مفهوم التحويل الذي تبنّاه

النحو التحويلي؛ لأنه يحدث تغييراً في البنية التركيبية، وهو تغيير لا يتطابق مع العمليات الذهنية التي يقوم بها المتكلم إنتاجاً والمخاطب تأويلاً. فجملة "هنداً أَحَبّ خالدٌ" ليست محولة عن "أَحَبَّ خالدٌ هنداً"؛ لأن المكون 'هند' في الجملة الأولى احتل موقع الصدارة أصالةً، وذلك استجابةً لقصد المتكلم الذي يهدف إلى جذب انتباه المخاطب إلى أن هنداً هي التي أحبها خالدٌ وليس أحداً غيرها.

الكفاية النمطية (Typological adequacy): وتعني أن يكون النحو قادراً على بناء أوصاف للغات تنتمي إلى أنماط مختلفة وأن يرصد - في الوقت نفسه - ما يؤالف بين هذه اللغات وما يخالف بينها، فالكفاية النمطية إذن تحتل موقعاً وسطاً بين التجريد والملموسية. ويشرح المتوكل هاتين الخاصيتين بما يلي: معنى التجريد أن تسعى النظرية إلى رصد الخصائص التي تتقاسمها اللغات الطبيعية على الرغم من اختلافها، فينبثق من هذا الإجراء عددٌ من القواعد الكلية الصالحة لدراسة جميع اللغات[2]، ومعنى الملموسية أن تكون النظرية قريبة من واقع اللغة التي تقوم بتحليلها وتأخذ بالاعتبار خصائصها اللغوية التي تبني فارقاً بينها وبين بقية اللغات. ويشير دِك (Dik، 1997، 16/1) إلى أن النظرية عندما تكون مغالية في التجريد فإنها تغفل خصائص اللغات التي تمتاز كل واحدة منها عن الأخرى، وعندما تكون مغالية في الملموسية فإن الوصف اللغوي المنطبق على لغة معينة لا يمكن تطبيقه على اللغات الأخرى. ويشير عز الدين البوشيخي (2012، ص44) إلى أن "النحو الكافي نمطياً هو النحو الذي يمتلك القدرة على وصف جميع أنماط اللغات الطبيعية، وهو ما يستلزم مراعاة ظواهر لغوية متعددة تنتمي إلى أنماط متنوعة من اللغات". وسنرى لاحقاً انعكاساً تطبيقياً لهذه الكفاية على تحليل المتوكل لوظيفة الفاعل في اللغة العربية.

ومما يجدر لفت النظر إليه هنا أن النحو الوظيفي يتبنى نموذجاً تُصوَّر من خلاله بنية اللغات الطبيعية، وأرى أن عرض هذا النموذج هنا مهم؛ لأنه يجلي كيفية النظر إلى اللغة وبنيتها في أدبيات النحو الوظيفي، وكذلك يكشف لنا الموضع الذي تحتلّه وظيفة 'الفاعل' في النموذج، ويمكن تلخيصه في ما يلي:[3]

يرى النحو الوظيفي أن الجملة تُشتقّ عبر بناء بنيات ثلاث، وهي على الترتيب الآتي:

أ. البنية الحملية.

ب. البنية الوظيفية.

ج. البنية المكونية.

ويمرّ بناء هذه البنيات الثلاث بثلاث مجموعات من القواعد:

أ. قواعد الأساس: وهي قواعد معجمية وتكوينية للإطار الحملي وتنتج عنها البنية الحملية[4]، وهي البنية الأساسية، وتحتضن الوظائف الدلالية.

ب. قواعد إسناد الوظائف التركيبية والتداولية: وهي قواعد تختص بالبنية التركيبية للجملة (كإسناد وظيفتيْ الفاعل والمفعول) والبنية الإخبارية (كإسناد وظيفتي المحور والبؤرة التداوليتين)، وتنتج عن هذه القواعد البنية الوظيفية.

ج. قواعد التعبير: وهي قواعد صوتية (النبر والتنغيم) وتركيبية (الموقعية والحالات الإعرابية)، وتنتج عنها البنية المكونية، أي: الجملة في صورتها المنطوقة أو المكتوبة.

ويُمثَّل لبنية الجملة التحتية بخمس طبقات رئيسية: الحمل النووي (Nuclear predication) والحمل المركزي (Core predication) والحمل الموسع (Extended predication) والقضية (Proposition) والقوة الإنجازية (Illocutionary force)، ويتم الانتقال فيها من طبقة إلى أخرى عن طريق إدماج المخصصات واللواحق إلى الطبقة التي تتبعها، ويقصد بالمخصصات تلك المقولات اللغوية التي تتحقق صرفياً، مثل: السمات الجهية (Aspects) والزمنية (Tense) والتعريف والتنكير والمحتوى القضوي (Propositional content) والقوة الإنجازية- ويقصد باللواحق وحدات معجمية، مثل: الظروف والمركبات الحرفية، وكلاهما -أي المخصصات و اللواحق- يعبّر عن سمات دلالية أو تداولية معينة، لكن المخصصات عناصر ضرورية في حين أن اللواحق اختيارية[5]، وتسلسل هذه الطبقات الخمس لا يعني أنه يعكس العمليات الذهنية التي يجريها المتكلم في الواقع، فالنموذج بخطواته متصوّرٌ ذهنياً كأداة لتحليل التراكيب اللغوية في حال الاستعمال (Dik، 1997، 57/1).

وتتبنى نظرية النحو الوظيفي ثلاثة أنواع من الوظائف: تركيبية ودلالية وتداولية، ويعتقد أصحابها أن الوظائف التركيبية تقتصر على وظيفتي الفاعل والمفعول، وهما وظيفتان غير كليتين، بمعنى أنهما غير قائمتين في كل اللغات، بل تختص بذلك بعض اللغات دون بعض، وهذا يعني أن هناك "لغات متعددة لا يُحتاج في وصف خصائصها الوصف الكافي لاستعمال مفهوم الفاعل أو مفهوم المفعول" (المتوكل، 2010، ص149)، وهذا عكس الوظائف الدلالية والتداولية التي هي مفاهيم أولية يطرد وجودها بشكل كلي في جميع اللغات، بينما تختلف اللغات في كيفية ورود هذه الوظائف فيها (Dik، 1997، 1/26-27، Siewierska، 1991، ص9).

وتشير سيفيرسكا (Siewierska، 1991، ص72) إلى أن مفهوم الوظائف التركيبية في النحو الوظيفي يعد من أكثر المفاهيم التي يدور حولها خلاف ونقاش بين اللغويين؛ وذلك - فيما يظهر- لغموض مفهوم 'المنظور' الذي يعد ركيزة أساسية في تعريف الفاعل والمفعول. ويؤكد المتوكل (1986، ص37، 2006، ص210) أن هاتين الوظيفتين تؤديان دوراً مهماً في الربط بين البنية الحملية والبنية المكوّنية للجملة؛ وذلك من خلال تحديد الفاعل والمفعول للخصائص البنيوية للجملة كالإعراب والمطابقة والرتبة.

ولما كان المتوكل قد تناول وظيفة الفاعل في اللغة العربية من خلال عدة محاور، رأيت عرضها ومناقشتها على هيئة مباحث مستقلة تيسيراً للقارئ، علماً بأن هذه المحاور مترابطة ويأخذ بعضُها بحُجُز بعض.

3. تعريف الفاعل:

يعرّف المتوكل (2010، ص211) الفاعل - تبعاً لدِك - بأنه الوظيفة التي "تسند إلى الحدّ الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة المنطلق منها في تقديم الواقعة".

ويُلحظ من هذا التعريف أنه يبتعد عن تعريف الفاعل الشائع عند النحاة العرب الذين يربطونه بالخصائص البنيوية وطبيعة علاقته بالفعل، وينزاح أكثر إلى الجانب المفهومي التجريدي؛ إذ قُرن بمفهوم 'المنظور' أو 'وجهة النظر' (perspective)، وهو مفهوم يمثل نقطة الافتراق بين تعريف الفاعل في النحو الوظيفي وتعريفه في أدبيات النحو العربي،

فلو نظرنا في شرح الكافية لابن الحاجب (ت646، ط أ1982، 323/1) -مثلاً- فإننا نجده يعرف الفاعل بأنه "ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقُدم عليه من جهة قيامه به"، ويقارب هذا التعريفَ تعريفُ ابن مالك (ت672، ط1992، 105/2) الذي ينص على أن الفاعل هو "المسند إليه فعل أو مضمَّن معناه تام مقدم فارغ غير مصوغ للمفعول"، فهذان التعريفان - كما نرى - يرتكزان على خصائص بنيوية، مثل: الإسناد إلى فعل أو شبهه، والتنصيص على موقع الفاعل المتأخر عن الفعل، ويلزم في ذلك الفعل أن يكون مبنياً للمعلوم. وفي اعتقادي أن تعريف المتوكل يشتمل على مصطلحات بحاجة إلى تجلية حتى نستبين المراد بوظيفة الفاعل عنده:

الحد: هو مصطلح مترجم عن مصطلح (Term) وتتبناه نظرية النحو الوظيفي، وتعرّفه بأنه "المكون المحيل على الذوات المشاركة في الواقعة الدال عليها المحمول" (مليطان، 2014، ص28)، وتنقسم الحدود إلى: موضوعات ولواحق، فالموضوعات تسهم في تعريف الواقعة ذاتها، في حين يتمثل دور اللواحق في تخصيص الواقعة من حيث الظروف المحيطة بها. ويقابل مصطلحَ الحد مصطلحُ المحمول (Predicate) الذي يشير إلى مكوّن الجملة الذي يدل على الواقعة (المتوكل، 2010، ص128، 211)، ويحتوي هذه العناصرَ الحملُ (Predication)، وهو مصطلح يشير إلى مفهوم يقارب مفهوم الإسناد في النحو العربي (بودرامة، 2020، ص139). ويوضح الجدول الآتي – تطبيقياً - المراد بهذه المصطلحات:

جدول 1

مكونات البنية الحملية حسب منظور النحو الوظيفي

<table dir="rtl">
<tr><td>ذهب</td><td>محمد</td><td>إلى الجامعة</td></tr>
<tr><td rowspan="2">محمول</td><td>موضوع</td><td>لاحق</td></tr>
<tr><td colspan="2">حدود</td></tr>
<tr><td colspan="3">حمـل</td></tr>
</table>

ويؤكد المتوكل (2010، ص210-211) أن الفاعل يُسند بشكل رئيسي إلى أحد موضوعات الجملة مع إمكانية إسناده إلى بعض اللواحق، كما سنبين لاحقاً.

الواقعة: مصطلح دلالي يدل على التصور الذهني للعالم الخارجي الممكن، والواقعة إما عمل أو حدث أو وضع أو حالة، وأمثلتها على التوالي (المتوكل، 2013، ص255):

1) أغلقت هند النافذة.

2) أغلقت الريح النافذة.

3) يقف خالد بالباب.

4) حزنت هند لغياب أخيها.

المنظور: يعد هذا المصطلح من أهم مصطلحات التعريف، ويعبَّر عنه في نظريات أخرى بوجهة النظر أو المنحى أو زاوية النظر (Siewierska، 1991، ص76). ويشير دِك (Dik، 1997، 247/1) في سياق توضيحه هذا المصطلح إلى أن أي واقعة يتم التعبير عنها في أي لغة من خلال من وجهة نظر معينة، والمنظور - كما تجليه سيفيرسكا (Siewierska، 1991، ص76) - هو تلك النظرة نحو الموقف والحدث التي يعبر عنها من خلال مكوّن من المكونات الواردة في الجملة. ويوضِّح المتوكل (1986، ص18) هذا المصطلح بأن الواقعة المعبَّر عنها من خلال المحمول (مثل: الفعل في الجملة الفعلية) تُقدَّم حسب وجهة معينة، أي: حسب وجهة أحد حدود الجملة، ويمثِّل بهذين المثالين لتوضيح مراده:

5) كَسَر الطفلُ الكأسَ.

6) كُسِر الكأسُ.

ففي الجملة (5)، قُدِّمت الواقعة المعبَّر عنها بالفعل 'كَسَر' من خلال منظور الموضوع 'الطفل' الذي يدل على منفِّذ الواقعة، أي من قام بالفعل، في حين قُدِّمت ذات الواقعة من منظور الموضوع 'الكأس' الذي يدل على المتقبل[6] في الجملة (6). ونستطيع بذلك فهم نص دِك (Dik، 1997، 251/1-254) الذي يشير فيه إلى أن وظيفة الفاعل تسمح بالتعبير عن الواقعة من وجهات نظر مختلفة حيث يلعب السياق التداولي دوراً في تحديد ذلك[7]. ونستبين من هذا أن تعريف الفاعل في نظرية النحو الوظيفي يرتبط بالجانب الدلالي أكثر منه بالجانب التركيبي، وتوضح سيفيرسكا (Siewierska، 1991، ص74) ذلك بأن نظرية النحو الوظيفي تعتمد في توصيفها لمفهوم التعدية على الخصائص الدلالية، فالفعل المتعدي هو ذلك الفعل الذي يصاحبه موضوعان أو أكثر بحيث يكون الأول منفذاً (أو متموضعاً أو قوة) في حين يكون الموضوع الثاني متقبلاً أو مستقبلاً، فهذه الأوصاف تعبر عن أدوار دلالية على مستوى البنية الحملية للجملة.

ويجدر لفت النظر هنا إلى أن هذا المفهوم الدلالي - أي مفهوم المنظور - له ارتباط وثيق بطريقة تشكُّل الخصائص البنيوية كما نراه في الجمل التي يكون فعلها مبنياً للفاعل وتلك التي يكون فعلها مبنياً للمفعول، كما هو واضح من المثالين السابقين. فالجملة (5) تم تقديم واقعتها بشكل رئيسي من خلال الدور الدلالي المنفذ الذي يحمله الموضوع 'الطفلُ' فجاء مرفوعاً، ومن خلال الدور الدلالي 'المتقبل' بشكل ثانوي فجاء منصوباً، في حين قُدمت واقعة الجملة (6) بشكل رئيسي من خلال الدور الدلالي 'المتقبّل' الذي يحمله الموضوع 'الكأس' فجاء مرفوعاً؛ لذا تقرر سيفيرسكا (Siewierska، 1991، ص78) في موضع آخر أن مفهوم 'المنظور' هو ذلك الجسر الذي من خلاله يُربط بين الأدوار الدلالية والوظائف التركيبية[8].

نستنتج مما سبق أن النحو الوظيفي يجعل ما يعرف في النحو العربي بنائب الفاعل مندرجاً تحت وظيفة الفاعل[9]، فكلاهما يُعدّ – نحوياً - فاعلاً يشكل منظوراً رئيسياً في الجملة، ولكنهما يفترقان على مستوى الأدوار الدلالية، فكلٌ منهما يحتضن دلالات مختلفة تختص بتقديم الواقعة، كما هو بيّن من شرح المثالين السابقين، وهذا يتفق مع ما تبناه بعض

النحاة العرب من إطلاق مصطلح الفاعل على ما يعرف - في غالب كتب النحاة - بـ'نائب الفاعل' أو ' المفعول الذي لم يسم فاعله'، وإن كانت تسمية غير شائعة، يقول الجرجاني (ت471، ط1992، 346/1) "فلا فصل بين ضُرِب زيدٌ و ضَرب زيدٌ في جواز تسمية كل واحد منهما فاعلاً"[10]. وهذا التوحيد بين المفهومين في المصطلح لا يتواءم مع الاتجاه الغالب في التراث النحوي حيث يُعالَج المفهومان بشكل منفصل بوصفهما مكونين تركيبين مختلفين؛ لذا أخذ النحاة ذلك في الاعتبار عند تعريفهم الفاعل؛ يقول ابن مالك (1990، 105/2) في تعريفه: "وهو المسند إليه فعلٌ أو مضمَّنٌ معناه مقدَّم فارغ غير مصوغ للمفعول".

ونلحظ من تعريف المتوكل أنه يصف الفاعل بكونه محدِّداً للمنظور الرئيسي، وهذا القيد مهمّ حتى يخرج من ذلك المفعول الذي يحدد المنظور الثانوي ووظيفته الدلالية 'متقبل' أو 'مستقبل' ، مثل: 'الكأس' في (5) الذي يقوم بدور المكون المتقبل.

وتقسيم المنظور إلى رئيسي وثانوي مبدأ تبناه دِك (Dik، 1997، 65/1) - وتابعه في ذلك المتوكل (1987، ص19) - للإشارة إلى أن الجملة يتم عرض واقعتها من خلال وجهتي نظر مختلفتين، فالمكون الذي يشار إليه من وجهة نظر رئيسية ويحتل أولوية في الإسناد يقال له الفاعل، أما المكون الذي يشار إليه من وجهة نظر ثانوية فيقال له المفعول. والذي يظهر لي من جعل المفعول منظوراً ثانوياً هو عدم ضرورة وروده في جميع الجمل (مثل ما نجد في الجمل التي يكون فعلها لازماً)، وأنه، وإن ذُكر، لا يشكِّل الدور الأساسي لحدوث الواقعة، إنما يأتي تبعاً للفاعل. ويظهر لي – أيضاً - أن ربط الفاعل بالمنظور الرئيسي والمفعول بالمنظور الثانوي في نظرية النحو الوظيفي يتشابه مع مفهومي 'الفاعل عمدة' و'المفعول فضلة'، اللذين يترددان في كتب النحو العربي، فكون الفاعل عمدة يجعل منه مكوناً أساسياً لا يستغنى عنه في تركيب الجملة ودلالتها، وكون المفعول فضلة يجعل منه مكوناً عرضة للاستغناء من غير أن يخل ذلك بالتركيب ودلالته الأساسية[11].

4. الفاعل والوظائف الدلالية:

يعد الربط بين الوظائف التركيبية (الفاعل والمفعول) والوظائف الدلالية أحد أهم إسهامات نظرية النحو الوظيفي التي تتميز بطابع التنميط اللغوي. ونعني بالوظائف الدلالية تلك الأدوار الدلالية التي تقوم بها حدود الجملة (موضوعات ولواحق) الواردة فيها، فهي تشير إلى نوع مساهمة الذوات التي تحيل عليها مكونات الجملة، فوظيفة المنفذ - مثلاً - التي يقوم بها الموضوع الذي يعدّ فاعلاً من الناحية التركيبية هي الدلالة على دور من نفّذ الحدث، ووظيفة المستقبل للدلالة على من استقبل الحدث وهكذا (المتوكل، 2013، ص88).

وقد سعت نظرية النحو الوظيفي إلى تنميط العلاقة بين الفاعل والوظائف الدلالية من خلال السلّمية الآتية التي اقترحها دِك (Dik، 1997، 266/1):

منفذ > متقبل > مستقبل > مستفيد > أداة > مكان> زمان

الفاعل + + + + + + +

وتعد هذه السلّمية في نظر أصحاب النظرية كلّية من الكلّيات التي تنطبق على اللغات وترصد العلاقة بين وظيفة الفاعل والوظائف الدلالية، ويُبحث من خلالها عن الأنماط المحتملة لهذه العلاقة ومن ثَمّ تُنمط اللغات إلى فئات

ومجموعات بناء على ذلك، ولكن على الرغم من خاصية الكلية التي تختص بها هذه السلمية فإن اللغات - كما يوضح دِك (Dik، 1997، 258/1) المتوكل (1986، ص39) - تختلف في مجال استغلالاها لهذه السلّمية، فمثلاً لا تتجاوز وظيفة الفاعل دور 'المستقبل' في اللغة الإنجليزية ولا تتجاوز دور 'المتقبل' في اللغة الهولندية. وتختلف الحال في اللغة العربية التي يمكن أن يصل فيها الفاعل إلى الدور الدلالي 'الزمان'، ويشرح المتوكل (1986، ص38-40) هذه السلّمية بما يلي: يسند الفاعل بشكل أساسي إلى دور المنفذ، وتكون له الأفضلية والأسبقية في حال وروده في الجملة، فإذا تعذر أُسند إلى المتقبل وله الأسبقية ثم إلى المستقبل ثم إلى المستفيد وهكذا، وتوضح لنا الأمثلة الآتية الأدوار الدلالية التي يمكن أن تسند إليها وظيفة الفاعل في اللغة العربية:

7) كتب زيدٌ مقالاً .

8) انتُقِد الكتابُ.

9) أُعطي عمروٌ حقيبةً .

10) صيم يومُ الجمعة .

فنرى هنا أن وظيفة الفاعل قد أُسندت إلى الدور الدلالي المنفذ في (7)، والمتقبل في (8)، والمستقبل في (9)، والزمان في (10).

وهنا ملحظ مهم تجدر الإشارة إليه وهو أن دور المنفذ يُعدّ الوحيدَ الذي يرد في الجملة المبنية للمعلوم في اللغة العربية، في حين يلزم لبقية الأدوار كي ترتقي إلى وظيفة الفاعل أن يُغيَّب فيها دور المنفذ، فتبنى الجملة للمفعول.

ويعلق المتوكل على السلّمية التي اقترحها دِك بكونها غير كافية لضبط إسناد الفاعل إلى الوظائف الدلالية، وكان من نتاج هذه التعليقات أن أدخل المتوكل على السلّمية تعديلات بعضها عام وبعضها خاص باللغة العربية، وسأورد هذه التعليقات على شكل نقاط:

(أ) **التعليق الأول** - وهو عامّ: أشار المتوكل (1986، ص40) إلى أن تخصيص الأولوية لدور المنفذ في إسناد وظيفة الفاعل تخصيص يشوبه النقص؛ إذ إن هناك أدواراً يقوم بها الفاعل غير دور المنفذ وتوازي أولويتها أولويته، بمعنى آخر، إن هناك تراكيب لا يمكن للفاعل فيها أن يوصف بالمنفذ، بل يوصف بأدوار أخرى، مثل: القوة والمتموضع والحائل[12]، كما في الأمثلة الآتية على التوالي:

11) كَسَرت الريح النافذة.

12) جلست هند على الأريكة .

13) فَرح زيد.

ونرى هنا أن المتوكل استند في إضافته هذه إلى طبيعة العلاقة بين الواقعة التي يعبِّر عنها محمول الجملة والذوات المشاركة في تنفيذها [13].

(ب) التعليق الثاني -وهو خاص باللغة العربية-[14]: يقترح المتوكل -بناء على معطيات الدرس النحوي لدى العرب - تقديم دور المستقبل على دور المتقبل، فللمستقبل الأسبقية عند اجتماعه مع المتقبل في جملة واحدة، وهذا يرد في الجمل المبنية للمفعول والتي يكون فعلها في الأصل متعدياً إلى مفعولين (مثل: أعطى و كسا)؛ لذا كانت الجملة (14) أعلى مقبولية من الجملة (15) في نظره:

14) أُعطي زيدٌ (مستقبل) الكتاب (متقبل)

15) أُعطي الكتابُ (متقبل) زيداً (مستقبل)

وما أشار به المتوكل من أولوية الجملة (14) هو رأي لبعض النحاة العرب؛ وقد عللوا ذلك بأن زيداً هو فاعل في المعنى وآخذٌ للكتاب (أي: منفِّذ لفعل الأخذ المفهوم ضمناً)، فالكتاب مأخوذٌ (’متقبل‘ في مصطلحات المتوكل)؛ لكونه الهدف من عملية الإعطاء[15]. فالمتوكل هنا أفاد من معطيات النحو العربي وعدّل في السلّمية بما يتسق مع طبيعة اللغة العربية، وإن كان تعليله يختلف لفظياً عن تعليلات النحاة العرب، فهو يرى أن المكون الذي يدل على استقبال شيءٍ ما أولى بأن تسند إليه وظيفة الفاعل من المكون الذي يدل على ذات متقبلة لعملية أو لحدث ما، الذي هو ’الإعطاء‘ في المثالين السابقين.

(ج) **التعليق الثالث** - وهو أيضاً خاص باللغة العربية (المتوكل، 1986، ص41): ومفاده أن الدورين الدلاليين (الزمان والمكان) يلزم ألّا يُنظر إليهما على أنهما متتاليان فلا تكون لأحدهما الأسبقية على الآخر، وهذا عكس ما تقتضيه السلّمية التي اقترحها دِك أعلاه والتي جعل فيها للدور الدلالي ’المكان‘ الأسبقية والأولوية على الدور الدلالي ’الزمان‘، فنجد المتوكل هنا يخالف دِك ويجعل هذين الدورين الدلاليين متساويين، أي: للمتكلم أن يختار أي الدورين شاء عند إسناد وظيفة الفاعل، وأضاف إليها الدور الدلالي الذي يدل على ’الحدث‘، فأصبحت هناك ثلاثة أدوار دلالية لا تفاضل بينها تلي دور ’المتقبل‘، وهذا التعديل ضروري كما يراه المتوكل استناداً إلى ما قرره النحاة العرب من أن المصدر (الحدث) وظروف الزمان والمكان متساوية من حيث إمكانية إقامتها مقام الفاعل في الجملة التي يكون فعلها مبنياً للمفعول[16]؛ لذا تعد الأمثلة الآتية عنده على درجة واحدة من حيث المقبولية:

16) سير يومُ الجمعة سيراً حثيثاً.

17) سير سيرٌ حثيث يومَ الجمعة.

18) سُهر في الدار سهرةً ممتعة.

وأختتِم هذا التعليق بأن الحكم بأسبقية دوري المستقبل والمتقبل على الأدوار الثلاثة ’الحدث والزمان والمكان‘ يدعمه رأي البصريين الذين لا يجيزون إقامة المصدر وظرفي الزمان والمكان مقام الفاعل (أي: مجيئها نائب فاعل) في حال وجود المفعول به. أما إذا أُخذ بقول الكوفيين فهي متساوية. ويعلل المتوكل (1986، ص41، 2010، ص211) هذه الأسبقية بتعليل

استند فيه إلى التراث النحوي، وهو أن تلك الأدوار الثلاثة يعبَّر عنها بواسطة اللواحق، واللواحق لا تقبل الفاعلية إلا بشروط، أي بعبارة النحاة العرب: لا تكون نائب فاعل إلا عندما تكون متصرفة أو مختصة، في حين لا توجد شروط لإقامة المفعول مقام الفاعل؛ لأنه يشكل موضوعاً من موضوعات الجملة[17].

وهناك تعليل آخر أشار إليه بعض النحاة[18] ويفهم من كلام الفاسي الفهري (1986، 1/94-95) موافقته لهم، ومفاد هذا التعليل أن المفعول لا يقام مقام الفاعل إلا عند غياب الفاعل نفسه، وكذلك اللواحق 'المصدر وظرفا الزمان والمكان' لا تقوم مقام الفاعل حتى تعتبر مفعولات أولاً، أي: مفعولات مجازاً، ولا يمكن أن تقوم مقام الفاعل إلا عند غياب المفعول الحقيقي، فنلحظ هنا أن هذا التعليل يقوم على مبدأ الوجود والعدم للأصل، أي: لا يقام المفعول مقام الفاعل إلا عند غياب الأصل، وهو الفاعل، ولا تقام اللواحق إلا عند غياب النائب عن الأصل، وهو المفعول. وتظهر أولوية المفعول في نيابته عن الفاعل من حيث كونه مشاركاً لحدوث الواقعة؛ ولأن الفعل يطلبه كما يطلب الفاعل، فـ'ضُرِب' يطلب ببنيته الذات التي استقبلت الحدث ووقع عليها[19]. وتعليل النحاة هذا يتقاطع - في نظري - مع ما ذهب إليه أصحاب النحو الوظيفي من أن المتأخر في السلمية لا يكون فاعلاً حتى يُعدَم ما قبله، فالمتقبل لا يكون فاعلاً حتى يغيب المنفذ، والزمان لا يكون فاعلاً حتى يغيب المتقبل والمستقبل وما يتلوهما.

(د) التعليق الرابع - وهو خاص أيضاً باللغة العربية (المتوكل، 1986، ص41): ومفاده أن الأدوار الدلالية: المستفيد والعلة والحال والمصاحب لا يمكن إسناد وظيفة الفاعل إليها. بعبارة جمهور النحاة العرب، لا يمكن للحال والمفعول لأجله والمفعول معه أن تقوم مقام الفاعل في الجمل المبنية للمفعول[20]؛ لذا يرى المتوكل أن الجمل الآتية غير مقبولة نحوياً:

19) * أُشتري لزيد (مستفيد) حقيبةً [21]

20) * تُوقِّف ملكٌ (علة)

21) * جيء راكبٌ (حال)

22) * سير والنيلُ (مصاحب)

وعلة عدم إمكان إسناد وظيفة الفاعل إلى هذه الأدوار الدلالية هي أنها لا تدخل في مفهوم 'المنظور' أو 'الوجهة' أبداً، أي: وجهة الوظائف التركيبية التي شرحناها سابقاً، فلو نظرنا إلى الجملة (19) فإننا نجد الفعل 'اشتُري' في (19) – مثلاً - يطلب منفذاً (المشتري) و متقبلاً (الشيء المشترى)، فهما يمثلان وجهتيْ النظر في التعبير عن الواقعة: الرئيسية والثانوية، فالمنفذ يأخذ الوظيفة التركيبية الفاعل - المنظور الرئيسي – في حين يأخذ المتقبل الوظيفة التركيبية المفعول - المنظور الثانوي، فإذا بني الفعل على المفعول أسندت وظيفة الفاعل إلى المتقبل الذي هو 'الحقيبة'؛ ولا يصح إسناده إلى المكون الدال على المستفيد 'لزيد'؛ لأن ذِكر المتقبل للحدث لازم وله الأولوية والأسبقية في إسناد وظيفة الفاعل إليه كما يتبين في السلّمية أدناه[22].

وبناء على هذه التعليقات والتعقيبات التي أوردها المتوكل على السلّمية التي تبناها دِك، فإنه يقترح السلّمية الآتية المعدلة لتتوافق مع واقع اللغة العربية وتحليلات النحاة العرب (المتوكل، 1986، ص42)[23]:

الأدوار الدلالية	منفذ > مستقبل > متقبل > حدث > مستفيد، حال، علة، مصاحب									
	قوة				زمان					
	متموضع				مكان					
	حائل									
فاعل	+	+	+	+	-	-	-	-	-	-

ويؤكد المتوكل بهذه التعليقات فرضيته التي أوردناها في أول المبحث والتي تنص على تفاوت اللغات في طريقة تعاطيها مع سلّمية الأدوار الدلالية عند إسناد وظيفة الفاعل إليها، ويشير كذلك إلى أنه يجب أن توضع سلّمية خاصة لكل لغة من اللغات الطبيعية، وتكشف هذه السلّمية عن طبيعة التفاعل بين الأدوار الدلالية ووظيفة الفاعل، وهذا لا يتعارض مع إمكانية تعميم هذه السلّمية على لغات متعددة. بمعنى آخر، إن بالإمكان أن تنطبق هذه السلّمية التي أوردها المتوكل على لغات غير العربية وإن كانت ليست من سلالتها. وما قام به المتوكل هنا من تعديل في السلّمية يتسق مع غاية من غايات نظرية النحو الوظيفي وهي تحقيق الكفاية النمطية التي تسعى إلى تحقيقها فتصبح أداة قادرة على بناء نماذج لوصف جميع اللغات مع الأخذ بالاعتبار تلك الفروقات التي تختص بها بعض اللغات عن بعض[24]. وأعتقد أن ما قام به المتوكل هنا يعدّ إسهاماً واضحاً في إغناء نظرية النحو الوظيفي بمعطيات جديدة تنبثق من طبيعة اللغة العربية، مما له انعكاس على نماذج التحليل التي تتبناها النظرية؛ لذا أتفق مع علوي (2014، ص373) الذي أشار إلى أن تَتبُّع مشروع المتوكل يكشف لنا أنه لا يسعى إلى حصر إسهاماته في اللغة العربية، بل يتجاوز ذلك إلى تطعيم النظرية بآليات تسهم في تطوير نماذجها على المستوى العام.

5. الفاعل والوظائف التداولية:

أشرنا سابقاً إلى أن نظرية النحو الوظيفي تسعى إلى تحقيق الكفاية التداولية من خلال رصد التفاعل بين العبارات اللغوية التي ينشئها المتكلم وسياقاتها التي لا تنفك عنها، فنتج عن هذا أن رصدت النظرية الوظائف التداولية التي يمكن ورودها في اللغات الطبيعية، وتمثل هذه الوظائف إحدى ركائز النظرية والسمة الأبرز لاهتمامها بالبعد التداولي. ويعرّف دِك (Dik، 1997، 310/1) مفهوم الوظائف التداولية بأنها تلك الوظائف التي تحدد الوضع الإخباري لمكونات الجملة في حال الاستعمال، أي: إن هذه الوظائف تجلّي وظائف البنية الإخبارية التي تؤديها الوحدات اللغوية في الجملة المنجزة في سياق ما. فهذه الوظائف - كما يذكر المتوكل (2013، ص552) - ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق وبالعلاقة التخابرية بين المتكلم والمخاطب في موقف تواصلي. ويقصد بالعلاقة التخابرية تلك التي "تعتمد على كمّ ونوعية المعلومات التي يعتقد المتكلم

أنها متوافرة في مخزون المخاطب" (المتوكل، 2013، 553)، فينظم كلامه استناداً إلى ذلك، مثل أن يبدأ المتكلم حديثه بالمكون الذي يمثّل مجال الحديث أو المكون الذي يحمل معلومة يعتقد/يتوقع أن المخاطب يعرفها ويدركها[25]؛ لذا، تشير سيفيرسكا (Siewierska، 1991، ص9) إلى أن لهذه الوظائف دوراً في عملية نظم مكونات الجملة المرتبطة بالمقام، وهي ظاهرة يُعتقد بوجودها في جميع اللغات.

ويتبنى النحو الوظيفي حسب دِك أربع وظائف تداولية يمثّل لها على شكل خطي/أفقي (syntagmatic)، وهي: المبتدأ (Theme) والمحور (Topic) والبؤرة (Focus) والذيل (Tail)، وأضاف المتوكل (1985، ص160) وظيفة المنادى (Vocative) ، ولكلٍّ من هذه الوظائف خصائص بنيوية ودلالية. وتقسّم هذه الوظائف إلى مجموعتين: خارجية (المبتدأ والمنادى والذيل) أي تقع خارج إطار الإسناد الرئيسي للجملة، وهي وظائف اختيارية، أي يمكن أن يرد الإسناد بدونها؛ وداخلية (المحور والبؤرة) أي تقع داخل إطار الإسناد الرئيسي للجملة[26].

وفيما يخص العلاقة بين الفاعل وهذه الوظائف التداولية، يشير المتوكل (1985، ص74، 1986، ص76) إلى أن للفاعل الأولوية والأسبقية في الإسناد إلى وظيفة المحور في اللغة العربية. ويدعم المتوكل رأيه هذا بما قرره النحاة العرب من جعل الفاعل مسنداً إليه أي: متحدَّثاً عنه [27]، وهو مفهوم يتقاطع مع مفهوم المحور في نظرية النحو الوظيفي.

وتشكل هذه العلاقة بين الفاعل والمحور اتجاهاً عاماً في اللغات كما أكّد دِك (Dik، 1997، 321/1) وغيره من اللسانيين[28]. ويعلل المتوكل (1986، ص 43) لهذه العلاقة الغالبة بين الفاعل والمحور باشتراكهما في عدد من الخصائص منها:

أ- أن كلتا الوظيفيتين تمثلان نقطة انطلاق في الجملة، فالفاعل نقطة انطلاق بالنسبة إلى الوجهة التي من خلالها تقدم الواقعة التي يدل عليها محمول الجملة، في حين يعد المحور نقطة انطلاق بالنسبة إلى الحديث الذي تعبر عنه الجملة.

ب- أن كلّا منهما يتجه إلى احتلال موقع في بداية الحمل، فالفاعل يتقدم على بقية المكونات الأخرى (بما في ذلك الفعل في بعض اللغات)، والمحور يميل إلى احتلال موقع الصدارة لكونه في الغالب يحمل معلومة معطاة أي معروفة لدى المخاطب.

وينطبق ما ذكره المتوكل بشكل أدق على العلاقة بين المبتدأ في النحو العربي والمحور في نظرية النحو الوظيفي؛ إذ إن النحاة يقررون أن المبتدأ له الصدارة ويمثل مجال الحديث/الخطاب (أي: محدّث عنه) ويغلب عليه التعريف[29] (أي: يحمل معلومة معروفة لدى الخطاب)، في المقابل، نجد الفاعل في اللغة العربية لا يحتل موقع الصدارة؛ إذ إنه يتأخر عن الفعل ('المحمول' حسب ما يصطلح عليه في النحو الوظيفي)؛ فيكون استدلال المتوكل بـ(ب) لا ينطبق على مقولة الفاعل في اللغة العربية، فهو - فيما يظهر - تأثر بما هو منصوص عليه في الأدبيات الوظيفية الغربية من أصالة تصدر الفاعل استناداً إلى المعطيات اللغوية المنبثقة من لغاتهم[30]، ثم قاس مقولة الفاعل في اللغة العربية على ذلك. نتيجة لذلك، نجده يعدّ المبتدأ بمنظور النحو العربي فاعلاً، ويسميه فاعل الجملة الاسمية أو فاعل المحمول غير الفعلي، ومن سماته تصدُّر الجملة، ويعبر عن وظيفة المنفذ الدلالية ووظيفة المحور التداولية، ويمثل لذلك (المتوكل، 1986، ص56) بـ:

23) زيدٌ قائمٌ.

وهو بهذا يخالف النحاة العرب الذين يعدّون زيداً في (23) مبتدأ، ويجعلون الفاعل ضميراً مستتراً في المحمول 'قائم'. في المقابل، لا يعترف المتوكل بتقدير الضمير. لكن نجده يخالف تحليله هذا عندما يرفع المحمول اسماً أو ضميراً ظاهراً بعده كما في:

24) زيدٌ، قائم أبوه.

25) زيدٌ، قائم هو.

فهو هنا يجعل زيداً مبتدأ يقع خارج إطار البنية الحملية، ويحكم بفاعلية المكونين 'أبوه' و 'هو' (المتوكل، 1986، ص58).

وحول العلاقة بين المحور من جهة والوظائف التركيبية والدلالية من جهة أخرى، يقرر المتوكل (1986، ص44) السلّمية الآتية لتنميط العلاقة بينها، وتظهر فيها أولوية الفاعل في علاقته مع المحور:

فاعل > مفعول > متقبل > مستقبل > مستفيد > زمان

ويربط المتوكل في مواضع أخرى (1986، ص76، 2016 ص442) بين الفاعل بوصفه وظيفة تركيبية والمحور والمنفذ بوصفهما وظيفتين: تداولية ودلالية، فيجعل هذه العلاقة هي النموذجية والأصل في اللغة العربية، وتبعاً لدراسات التنميط اللغوي، سمّى الفاعل الذي يعبر عن منفذ الحدث ويشكل محور الحديث في الجملة 'الفاعل النموذجي'، و ليس هذا خاصّا باللغة العربية بل يمثّل اتجاهاً عاماً في اللغات الطبيعية[31]، ومن أمثلته في العربية:

26) أين ذهب زيد؟

ذهب زيدٌ إلى الجامعة.

فـ'زيد' هو الفاعل تركيبياً ومنفذ الحدث دلالياً ومحور الحديث في الجملة تداولياً.

وعندما نتأمل السلّمية أعلاه، ندرك أن المحور ليس فاعلاً بالضرورة وإن كانت له الأولوية، فقد يشكِّل غير الفاعل محور الحديث في الجملة، كما تشير إلى ذلك الأمثلة التي أوردها المتوكل (1985، ص 67-68):

27) من قابل زيداً؟

قابل زيداً عمروٌ

28) ماذا فعلت في الليلة الماضية؟

في الليلة الماضية قرأت كتاباً

ففي (27)، اقترنت وظيفة المحور بالمفعول به والبؤرة بالفاعل، وفي (28)، اقترنت وظيفة المحور بالظرف الزماني. في الجانب الآخر، نجد النحاة العرب - كما أشرنا سابقاً - قد وصفوا الفاعل بالمسند إليه، وهو مفهوم يشير إلى المكون المتحدَّث عنه في الجملة، وبالتالي، يتقاطع مع مفهوم 'المحور' في النحو الوظيفي؛ وبهذا ندرك فرقاً بينهم وبين النحو الوظيفي في معالجة الفاعل، فهم يحصرون مفهوم المتحدَّث عنه بالفاعل دون غيره من مكونات الجملة[32]، يقول السيرافي (ت368، ط2008، 59/2) "فالفعل حديث عن الفاعل، والخبر حديث عن الاسم، فالمسند هو الفعل، وهو خبر الاسم، والمسند إليه هو الفاعل، وهو الاسم المخبر عنه"[33]، في حين نجد المحور ذا مفهوم واسع في النحو الوظيفي لا يتقيّد بمكوّن معين شريطة أن يكون ذلك المكوّن دالًّا على محطّ الحديث في الجملة، فقد يكون المتحدَّث عنه فعلاً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مركّباً ظرفياً[34].

6. الفاعل وخصائصه البنيوية

اشتغل المتوكل في جهوده اللسانية ضمن إطار النحو الوظيفي برصد الخصائص البنيوية للتراكيب العربية، والبنيوية نسبة إلى البنية، وهو مفهوم مجرد يشير إلى ائتلاف العناصر اللغوية واندراجها "في شبكة من العلاقات التقابلية التي تضبط مواقعها وآليات اشتغالها" (غلفان، 2013، ص21)، فيشمل ذلك البنية الصرفية والبنية التركيبية وما يلحق بها من قرائن وعلامات. وقد انصبّ اهتمام المتوكل برصد خصائص البنية التركيبية المرتبطة بإعراب الفاعل ورتبته، وسأعرض لكلٍّ منهما في المبحثين الفرعين الآتيين.

1.6. الإعراب

يشير المتوكل ابتداء إلى أن الوظائف الثلاث: التركيبية والدلالية والتداولية، تتفاعل في تحديد إسناد الحالات الإعرابية؛ لذا نجده يقرر السلّمية الآتية:

الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية > الوظائف التداولية

وتعني هذه السلّمية أن الأولوية في إسناد الحالات الإعرابية للوظائف التركيبية ثم التي تتلوها، وقد رصد المتوكل (1986، ص45، 2010، ص164) القواعد التي تتفرع من هذه السلّمية:

أ- إذا كان المكون يحمل وظيفة تركيبية (إما فاعل أو مفعول) فإنه يأخذ الحالة الإعرابية التي تقتضيها تلك الوظيفة بغض النظر عن وظيفته الدلالية والتداولية. فهذا يعني أن الأدوار الدلالية التي تقوم بها مكونات الجملة

وتداوليتها لا دور لها في تحديد إعراب تلك المكونات في حال أسندت إليها وظيفتا الفاعل والمفعول، فالناحية التركيبية لتلك المكونات أقوى وأقرب إلى الإعراب من غيرها.

ب- في حال عدم التباس المكونات بإحدى الوظيفتين التركيبتين فإنها تأخذ حالتها الإعرابية التي تقتضيها وظائفها الدلالية، مثل: الزمان والمكان والحال، فإنها تأخذ النصبَ حالةً إعرابيةً.

ج- إذا لم تلتبس مكونات الجملة بإحدى الوظائف التركيبية والدلالية، يُلجأ إلى الوظائف التداولية، فتأخذ تلك المكونات حالة الرفع إذا التبست بوظيفة المبتدأ، وحالة النصب إذا التبست بوظيفة المنادى.

واستناداً إلى هذه القواعد، يشير المتوكل (1986، ص46) إلى أن المكون المسندة إليه وظيفة الفاعل يأخذ حالة الرفع بغض النظر عن حمولته الدلالية (كأن يدل على منفذ أو مستقبل أو زمان) أو حمولته التداولية (كأن يدل على محور أو موطن التركيز في الجملة) كما في الأمثلة الآتية:

29) عاد زيدٌ (منفذ - محور)

30) شرب الشايَ زيدٌ لا خالدٌ (منفذ - بؤرة).

31) انتُقد الكتابُ (متقبل - بؤرة)

32) مُنح زيدٌ جائزةً (مستقبل - محور)

فنلحظ هنا أن المكونات التي تحتها خط تختلف في أدوارها الدلالية ووظائفها التداولية لكنها جميعاً أخذت حالة الرفع بموجب وظيفتها التركيبية التي هي الفاعل هنا، وهذا يؤكد ما ذُكر أعلاه في (أ) من أن الاعتبارات التركيبية أقوى من الاعتبارات الدلالية والتداولية في تحديد الحالات الإعرابية للمكونات.

2.6. الرتبة:

تشغل قضية ترتيب مكونات الجملة حيزاً واسعاً في نظرية النحو الوظيفي، فقد حرص أصحابها على تنميط ترتيب تلك المكونات ورصد القواعد التي تنظم العلاقة بين مواقعها مع الأخذ بالاعتبار تلك الوظائف التركيبية والدلالية والتداولية[35]. ولكني سأخصص هذا المبحث بتحليل المتوكل لرتبة الفاعل في الجملة الفعلية. يشير المتوكل (1986، ص46) ابتداء إلى أن رتبة المكونات حسب النحو الوظيفي تحددها ثلاثة عوامل:

أ- الوظائف التركيبية.

ب- الوظائف التداولية.

ج- التعقيد المقولي للمكونات.[36]

لكننا نجده في موضع آخر (المتوكل 2013، 441) يقرر السلّمية الآتية التي تعطي الأولوية للوظائف التداولية حين التباسها بالمكونات:

الوظائف التداولية > الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية

وهذا يعني أنه متى ما التبست وظيفة تداولية بأي مكون من مكونات الجملة فإنها تؤدي الدور الأساس في تحديد موقع ذلك المكون ورتبته بغض النظر عن وظيفته التركيبية والدلالية. ومما يقوي هذا الاتجاه -أي سلطة الجانب التداولي في ترتيب المكونات- ما قرره البلاغيون من أن مظاهر تقديم مكونات الجملة وتأخيرها تحصل نتيجة لأغراض يقصدها المتكلم[37]، والمقاصدية من أبرز سمات التداولية (خاتم، 2016، ص15).

وأما القاعدة الأساس التي بناها المتوكل (1986، ص47) فيما يخص الفاعل، فهي أن الفاعل يحتل الموقع الذي يلي الفعل ويسبق المفعول[38]، وهذا يتسق مع رأي النحاة العرب من وجوب تأخير الفاعل عن الفعل وعدم الفصل بينهما إلا بمسوغ[39]، وهذه القاعدة منبثقة من تطبيق العامل الأول المذكور أعلاه، ولكننا نجد المتوكل (1986، ص47، 1987، ص29) يستثني من هذه القاعدة حالتين لا يلي فيهما الفاعلُ الفعلَ:

أ- أن يفوق الفاعلُ المفعولَ في التعقيد المقولي، وهذا الاستثناء نتيجة للعامل الثالث المذكور أعلاه، مثل: أن يكون الفاعل جملة والمفعول مركباً اسمياً:

33) بلغ خالداً <u>أن زيداً نجح في الامتحان</u>.

في تحليله هذا، يطبق المتوكل أحد قوانين النحو الوظيفي الكلية الخاصة بالرتبة، فقد نص دِك (Dik، 1997، 404/1) على أن مكونات الجملة تترتب حسب حجمها، فالمكونات ذات الحجم الصغير والأقل تعقيداً يُفضَّل أن تتقدم على المكونات الأكثر تعقيداً والتي تفوقها حجماً. ونجد المتوكل (1986، ص47، 2013، ص466) تبعاً له يتبنى السلّمية الآتية التي تصور الرتبة المفضلة للمكونات في اللغات:

ضمير متصل > ضمير منفصل > مركب اسمي > مركب حرفي > جملة مدمجة

وتنبثق من تطبيق هذه السلّمية إحدى صور وجوب تقديم المفعول على الفاعل، التي قررها النحاة العرب، وهي الجمل التي يكون فيها المفعول به ضميراً متصلاً ويجيء الفاعل اسما ظاهرا مثل: ضربك زيدٌ[40]. فنخلص من هذا إلى أن اللغة العربية - فيما يظهر - متسقة مع هذا القانون الكلي الذي رُصد في أدبيات النحو الوظيفي.

ب- أن يشكِّل المفعول محور الحديث في الجملة، وقد أشرنا سابقاً إلى تفضيل المحور للمواقع المتقدمة في الجملة[41]، وهذا الاستثناء هو نتيجة للعامل الثاني المذكور أعلاه، والمتوكل هنا يطبق إحدى قواعد الرتبة التي أسس لها دِك (Dik، 1997، 403/1) الذي أشار إلى أن المكونات التي تقوم بوظائف تداولية معينة كوظيفة المحور تميل إلى احتلال المواضع المتقدمة في الجملة، ونلحظ في هذه الحالة غلبة الوظائف التداولية على الوظائف التركيبية في تحديد الرتبة كما هو مقرر في السلمية أعلاه، ومن أمثلة هذه الحالة في العربية (المتوكل، 1986، ص49):

34) أ. من قابل زيداً؟

ب. قابل زيداً خالدٌ.

ولتعزيز رأيه، يستعين المتوكل بما ورد في التراث اللغوي العربي من تحليل لظاهرة تقديم المفعول على الفاعل، ويتخذ من تحليل الجرجاني لجملتي 'قتل الخارجيَّ زيدٌ' و 'قتل زيدٌ الخارجيَّ' أنموذجاً، يقول الجرجاني (1992، ص107-108): "وقال النحويون: إنَّ معنى ذلك أنه قد يكونُ من أغراضِ الناس في فعلٍ ما أنْ يَقَع بإنسانٍ بعينه، ولا يُبالون مَن أَوقَعَه، كَمِثل ما يُعلمُ مِنْ حالِهم في حالِ الخارجيِّ يَخرُج فيعيثُ ويُفسِد، ويَكْثُرُ به الأذى، أنهم يُريدون قتله، ولا يُبالون مَنْ كانَ القتلُ منه، ولا يَعْنيهم منه شيءٌ. فإذا قُتل، وأرادَ مُريدٌ الإخبارَ بذلك، فإنه يُقدِّم ذكرَ الخارجيِّ فيقول: 'قَتل الخارجيَّ زيدٌ'، ولا يقول: 'قَتل زيدٌ الخارجيَّ'، لأنه يعلم أنْ ليس للناسِ في أنْ يعلموا أنَّ القاتلَ له 'زيدٌ' جَدْوى وفائدةٌ، فيَعْنيهم ذكْرُه ويهمُّهُم ويتَّصلُ بمسَرتِهم، ويعلم من حالِهم أَنَّ الذي هم متوقّعون له ومُتَطلّعون إليه متى يكونُ وقوعُ القتلِ بالخارجي المفسِد، وأنهم قد كفُّوا شرَّه وتخلَّصوا منه". فيعلق المتوكل (1986، ص65) على نص الجرجاني بقوله: "إن المكوّن الذي يتوسط بين الفعل وفاعله هو المكون الدال على ما (أو من) يهم المخاطبَ أمرُه، أي بلغتنا: المكون الحامل للوظيفة التداولية المحور". فنجد المتوكل هنا يماثل بين ما ورد في نص الجرجاني من إشارة إلى أن المفعول المقدَّم هو المهتم به في الخطاب بعبارة "المكون الدال على الذات التي تشكل محط الحديث"، التي تبناها في تعريفه للمحور في موضع آخر (المتوكل، 2010، ص153). بعبارة أخرى، إن موطن اهتمام المخاطب في الجملة وعنايته يتمثل في المكون الذي يحتضن مجال الحديث ومحوره. ويستدل المتوكل (1986، ص73) على صحة تأويله لكلام الجرجاني بأن المكون المهتمَّ به مكونٌ يتقاسم المتكلم والمخاطب معرفته ويشكل محط اهتمامهما، أي محط الحديث في الجملة والمتحدَّث عنه، وهذه إحدى سمات تعريف المحور في الدرس اللساني الحديث[42]. فيخلص المتوكل إلى تقرير مبدأ من مبادئ الرتبة في العربية وهو أن الموقع المتوسط بين الفعل والفاعل ليس محايداً تداولياً، أي إذا احتله مكوّن من مكوّنات الجملة غير الفاعل فإن هذا المكون يحمل وظيفة تداولية لها مقاصدها السياقية. ونلحظ هنا أن المتوكل يقارب النص التراثي عند العرب بمعطيات الدرس اللساني الحديث، ويخرج لنا تصوراً يتسق مع تحليل اللغويين العرب للجملة العربية وفهم سياقاتها، ويتقاطع - في الوقت نفسه - مع ما تقرره أدبيات اللسانيات من مبادئ كلية أو غالبة.

ويوسع المتوكل دائرة التحليل الخاصة بالفاعل لتشمل تراكيب أخرى، وسأخصص الحديث عن تركيبين:
التركيب الأول: يتمثل في تقدّم الاسم المرفوع على الفعل، مثل:

35) زيدٌ عاد

36) هندٌ تزوجت

37) الطلبةُ نجحوا

38) النساءُ خرجن.

يشير المتوكل (1986، ص50، 1987، ص28) إلى أن المكون المتصدر في هذه الأمثلة هو مكون خارجي (أي: خارج بنية التركيب الإسنادي للجملة)، ويحمل وظيفة تداولية هي المبتدأ، ولا يعتد به مكوناً يحمل الوظيفة التركيبية الفاعل؛ لأن من خصائص الفاعل في اللغة العربية عدم تقدمه على فعله؛ فيكون المتوكل بهذا متفقاً مع البصريين الذين يوجبون إعراب المكون المتصدر مبتدأ لا فاعلاً مقدَّماً كما ذهب إلى ذلك الكوفيون[43]. ويدلل على صحة ما ذهب إليه بثلاثة أدلة تؤيد خارجية المبتدأ عن التركيب الإسنادي للجملة (المتوكل، 1986، ص50-51، 153):

الدليل الأول: إن المبتدأ لا يدخل في مجال القوة الإنجازية التي لا تختص إلا بالتركيب الإسنادي للجملة (أي: البنية الحملية حسب ما يُصطلح عليه في النحو الوظيفي)، وهو دليل يوضح طبيعة علاقة المبتدأ مع ما يعرف في الحقل التداولي بأفعال الكلام، فلا يشكِّل المبتدأ -مثلاً- حيز الاستفهام في الجملة الآتية:

39) أزيدٌ عاد أم لم يعد؟

بخلاف:

40) *أزيدٌ عاد أم خالد؟

فيجعل المتوكل المبتدأ خارجاً عن التركيب الإسنادي 'عاد أم لم يعد' في (39)، و هذا ما جعل زيداً مكوناً مستقلاً غير مستفهَم عنه في الجملة، بل المستفهَم عنه هو الحمل برمته، أي: إن الاستفهام ينسحب على كامل الإسناد؛ فتكون الهمزة للتصديق لا للتصور، ويقيس على هذا الأمثلة الآتية:

41) هل زيدٌ عاد؟

42) أزيدٌ قابل عمراً؟

وفي نظري أن استدلال المتوكل بهذه الأمثلة وتحليلها ينطوي على عدة إشكالات:

<u>الإشكال الأول</u>: يعد التركيب الوارد في الجملة (39) غريباً عما هو شائعٌ ذكره في كتب العرب القدامى، نحاة وبلاغيين؛ إذ لا توجد فيه مساواة بين المستفهم عنه والمعادل الواقع بعد 'أم'، فالمقرر في كتب النحاة والبلاغيين أن يعادل الاسمُ الواقع بعد 'أم' الاسمَ المستفهم عنه[44]، مثل:

43) أزيد عندك أم عمرو؟[45]

لذا يعد الاستدلال على خارجية المبتدأ بـ(39) استدلالاً ضعيفاً؛ لعدم تمثيله للظاهرة في اللغة العربية[46].

الإشكال الثاني: لو سلّمنا جدلاً بأن المثال المذكور في (39) صحيح وممثل للظاهرة في اللغة العربية، فإن توجيه المتوكل الذي ينص على أن المستفهم عنه هو الإسناد بكامله؛ فتكون همزة الاستفهام للتصديق فيه غرابة؛ إذ إنه لا يُتصور أن يكون جواب السائل بالنفي أو الإثبات، بل إن المستفهِم يطلب من المخاطب تعيين حدوث الفعل من عدمه، أي: إما أن زيداً قد عاد أو لم يعد؛ فالهمزة إذاً للتصور.

الإشكال الثالث: استدلاله على خارجية المبتدأ بـ(41)، وأن المستفهَم عنه بـ'هل' هو كامل الإسناد 'زيد عاد'، استدلال ضعيف؛ كونه يمثِّل تركيباً قد وصفه النحويون والبلاغيون بعدم الجواز والقبح[47]، بل إن أقل ما يقال فيه أنه نادر، كما نص على ذلك أبو موسى (1966، ص207)؛ لذا يلزم تقديم المكون 'زيد' على أداة الاستفهام 'هل' (أي: زيدٌ هل قام) حتى يستقيم الكلام ويكون بذلك المبتدأ خارج مجال القوة الإنجازية. ويعترض المتوكل في موضع آخر على موقف العرب القدامى المذكور أعلاه وأنه ينطوي على قاعدة قاصرة؛ إذ إن عدم صحة التركيب الوارد في (41) لا تكمن في تقدم الاسم على الفعل، بل تكمن في كون الاسم يحمل الوظيفة التداولية البؤرة، بدليل أنه من الممكن أن تدخل 'هل' على جملة يتقدم فيها الاسم على الفعل، مثل:

44) هل زيدٌ أكرمته؟

45) هل زيداً أكرمته؟

فيعدّ زيداً في (44) مبتدأ يقع خارج حيز الاستفهام، والمستفهم عنه الحمل برمته فيكون المعنى: زيدٌ هل أكرمته؟، في حين يعدّ زيداً في (45) محوراً مستفهماً عنه.

وفي رأيي أن هذا الاستدلال يمكن نقضه باختلاف هذه التراكيب عن (41)؛ إذ إن المكوّن 'زيد' في (44-45) هو مفعول به في الأصل، ويعدّ فضلة عن التركيب الإسنادي، في حين أن الوضع في (41) مختلف؛ إذ إن المكون 'زيد' فيه يمثل أحد ركنيْ الإسناد؛ فالقياس هنا منقوض.

فنخلص من هذا إلى أن المتوكل لم يستند إلى أمثلة ممثلة للدليل الأول الذي استدل به على خارجية المبتدأ حسب منظور النحو الوظيفي.

الدليل الثاني: إن المبتدأ يتقدم على أدوات الصدر بخلاف بقية المكونات:

46) زيدٌ أعاد أم لم يعد؟

47) زيدٌ إن عاد أكرمته.

ولكن لا يصح أن تقول:

48) *زيداً أقابلت أم عمراً.

49) *زيداً هل قابلت؟

50) *زيداً إن قابلته أكرمته.

لأن المكون 'زيداً' يحمل وظيفة البؤرة في (48) ووظيفة المحور في (49) و (50)، وهما وظيفتان داخليتان أي: يلزم ورودهما داخل الإسناد، وهما بهذه الصورة خارجتان عنه[48]؛ لذا يمنع النحاة أمثال هذه الجمل معللين بأن ما بعد أدوات الصدور لا يعمل في ما قبلها، وهو تعليل قائم على العمل النحوي ومقتضياته[49]، فنصبنا زيداً هنا يجعل من الفعل 'قابل' عاملاً فيه، وهو غير ممكن.

الدليل الثالث: يمكن أن يتقدم على المبتدأ مكون خارجي آخر كالنداء:

51) يا عمرو، زيدٌ عاد.

بينما لا يمكن أن يتقدّم عليه مكوّن يحمل وظيفة داخلية كالبؤرة، كما يدل على ذلك المكونان 'زيد' و 'الكتاب' في:

52) *زيداً عمروٌ قابل.

53) *الكتابَ زيدٌ أعطى خالداً.[50]

وتلفت هذه الأدلة نظرنا إلى أن المتوكل قد وظّف بعض معطيات التراث النحوي لدى العرب في تأييد رأيه الذي تبناه ضمن إطار النحو الوظيفي، وإن كان لا يتطرق لتعليلاتهم لكونها تستند إلى مبادئ صُورية كنظرية العامل، والنحو الوظيفي ينأى بنفسه عن المنهج الصُوري قدر الإمكان.

وعوداً على رأي المتوكل المذكور أعلاه، أودّ التعليق بأنه على الرغم من هذا التوافق بين المتوكل والبصريين في عدّ هذا الاسم المرفوع المتقدم على الفعل مبتدأً، فإنه يوجد فرق في التصور بين الاتجاهين، فالمتوكل - تبعاً لما تقرره أدبيات نظرية النحوي الوظيفي - يعدّ المبتدأ وظيفة تداولية يرتبط تحديدها بالمقام التخابري بين المتكلم والمخاطب، وتحكم خصائصه البنيوية (الرتبة والإعراب) تلك السمة التداولية، فتَقدُّمه على التركيب الإسنادي وأخْذه حالة الرفع خاصيتان منبثقتان من كونه مكوّناً يشكّل المجال والإطار العام للخطاب، فلا يعد المبتدأ إذن وظيفة تركيبية، أي لا يشكل المنظور الرئيسي الذي يعبّر عن الذوات المشاركة في إيقاع الواقعة، ولا يعدّ كذلك مرتبطاً إسنادياً بما بعده [51] (المتوكل، 1985، ص115-116، 2010، 247)، في حين يعد البصريون المبتدأ ذا خاصية تركيبية ترتبط خصائصه البنيوية بنظرية العامل وبالطبيعة الإسنادية (أي إسناد الخبر إلى المبتدأ)، مثل ما نجده عندهم من

تقرير أن المبتدأ مرفوع بالابتداء أو الخبر، و مثل ذلك تقريرهم أن تقدّم المبتدأ هو نتيجة لكونه كلاماً محكوماً عليه فيُبنى عليه ما بعده (أي: مجيء الخبر مسنداً متأخراً عنه)[52].

ويورد المتوكل (1986، ص53-55) هنا تساؤلاً مهماً: أين الفاعل في الجمل المماثلة لـ(35-38) المذكورة أعلاه؟ فيجيب بأنه لا إشكال في توجيه الجمل التي يكون فيها ضمير بارز متصلاً بالفعل - كما في (37) و (38)، فالفاعل فيها هو ذلك الضمير الذي -في الوقت نفسه- يحيل على المبتدأ (مثل: الواو في 'الطلبة نجحوا')، ولكن هذا التوجيه يعدّ مشكلاً إذا عُمّم ليشمل تلك الجمل التي لا يتصل بفعلها ضمير بارز (مثل: 'زيد عادَ' و 'هند تزوجَت')، فلا يمكن - حسب رأيه - جعل الفاعل ضميراً مستتراً محيلاً على المبتدأ؛ لأنه لا يحال على المبتدأ إلا بضميرٍ بارزٍ غالباً[53]؛ ولأن قبول ذلك يستلزم منا أن نميز بين نمطين لتركيب واحد من حيث الربط الإحالي بالمبتدأ: نمط يكون الربط فيه بضمير بارز، ونمط يكون الربط فيه بضمير مستتر. ورأيه هذا يعدّ مظهراً من مظاهر اختلافه مع ما ذهب إليه النحاة العرب[54]. ويقترح المتوكل لحل هذا الإشكال ما اقترحه الفاسي الفهري في إطار النحو المعجمي الوظيفي[55] من أن الفاعل هو تلك اللاصقة الفعلية (الفتحة في 'عادَ' والفتحة وتاء التأنيث في 'تزوجت')، فهي تعدّ ضمائر في سياقات، وعلامات مطابقة في سياقات أخرى (مثل: عادَ زيد و تزوجت هند)[56]، فهي هنا لا تعدّ ضمائر تحمل وظيفة الفاعل؛ إذ إن الفاعل - حسب رأيه - مذكور[57]، ويعدّ هذا التحليل الذي يتبناه المتوكل للفاعل في مثل هذه التراكيب من أبرز نقاط الاختلاف بينه وبين النحاة العرب.

جدول 2

مقارنة بين تحليل المتوكل والنحاة العرب لتركيب 'زيدٌ عاد'

التركيب	زيدٌ	عاد	ـَ
تحليل المتوكل	مبتدأ	فعل	فاعل
التركيب	زيدٌ	عادَ	(هو)
تحليل النحاة العرب	مبتدأ	فعل	فاعل

التركيب الثاني: يتمثل في الصورة التي يطلق عليها النحاة العرب اسم 'لغة أكلوني البراغيث'[58]، ومثّل لها المتوكل (1986، ص54) بـ:

54) نجحوا الطلبة

55) ناما الطفلان

56) خرجن النساء

يجعل المتوكل الضمير المسند إليه الفعلُ فاعلاً، ويجعل الاسم المرفوع مكوّناً خارجيًّا يحمل وظيفة 'الذيل' التداولية، ثم نجده يقارب بين هذا وتحليل بعض النحاة العرب الذين يعربون هذا الاسم بدلاً أو مبتدأ مؤخراً[59]. يقول سيبويه (ت183، ط1988، 41/2) عند تعليقه على الآية الكريمة {وأسرّوا النجوى الذي ظلموا}[60]: "فإنما يجيء على البدل، فكأنه قال: انطلقوا، فقيل له: مَن؟ فقال: بنو فلان"، وهذا تقاطع واضح بين النحو العربي والنحو الوظيفي، وإن كان من اختلاف بين الاتجاهين فهو حادثٌ في المصطلحات فقط، فما يسميه المتوكل ذيلاً يسميه النحاة بدلاً. وهذا التحليل الذي ذهب إليه المتوكل يجعله على اختلاف مع الرأي القائل بأن الأحرف الملحقة بالفعل هي للدلالة على التثنية والجمع فقط (أي لا وظيفة نحوية لها) في حين أن الفاعل هو الاسم المرفوع بعدها[61].

7. خاتمة

هدف هذا البحث إلى الوقوف على نموذج من التحليلات اللسانية المعاصرة لوظيفة الفاعل في اللغة العربية، ويتمثّل هذا النموذج في جهود أحمد المتوكل من خلال نظرية النحو الوظيفي. وقد كشف هذا البحث عن أبرز ملامح معالجته لوظيفة الفاعل ومناقشتها ومقارنتها بمعالجة النحاة العرب، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها:

أ. كان المتوكل ملتزماً بآليات التحليل التي تتبناها نظرية النحو الوظيفي ودقيقاً في تطبيقها على التراكيب العربية المتضمنة للفاعل. ومن أبرز مظاهر ذلك الالتزام أننا وجدناه ينطلق من الجوانب الكلية التي تتبناها النظرية عند تناولها لوظيفة الفاعل ثم ينظر من خلالها إلى هذه الوظيفة في اللغة العربية، ومن أمثلة هذا المظهر: (أ) الاعتداد بمفهوم 'المنظور' في التعريف الذي تتبناه النظرية للفاعل، (ب) ورصْدُ العلاقة بين الفاعل من جهة، وبين الوظائف الدلالية والتداولية من جهة أخرى (ج) واقتراحُ سُلَّميّات كلية تُنَمَّط من خلالها تلك العلاقات سعياً إلى تحقيق الكفاية النمطية، مما أسهم في تقديم تصورات جديدة حول وظيفة الفاعل في اللغة العربية. بيد أن المتوكل لم يكن مقلِّداً تقليداً حرفياً لكل ما تفرضه النظرية من مبادئ، بل كانت له إسهامات واضحة في إغناء بعض جوانب النظرية استناداً إلى معطيات أفادها من طبيعة اللغة العربية ومما هو منصوص عليه في التراث اللغوي العربي، وأنصع مثال على ذلك تعديله لسلّمية الأدوار الدلالية التي تبناها دِك واقتراحه صيغةً أخرى للسلمية والتي يمكن أن تكون صالحة لوصف الفاعل في لغات أخرى.

ب. حاول المتوكل - من خلال تحليله التراكيب العربية التي تشتمل على الفاعل - تقديم رؤية تستند إلى التفاعل بين التركيب والدلالة والتداولية، فهذه الحقول الثلاثة عنده ليست منفصلة بل هي مترابطة. ولم تكن هذه الرؤية مجرد وصف لذلك الترابط، بل هي رؤية ترتكز غالباً على التعليل والتفسير، وقد أسهم هذا في بناء قواعد تفاعلية بين هذه المستويات الثلاثة، مثل تلك التي أوردها في سُلّميات الإعراب والرتبة. لكننا وقفنا عنده على تحليلات تفتقر إلى ما يؤيدها من شواهد في اللغة العربية، ومن أسباب ضعف تلك التحليلات استناده إلى بيانات غير ممثلة للظاهرة في اللغة العربية أو نقله لبعض الرؤى التي تتبناها الأدبيات الغربية

كما هي ثم إسقاطها على اللغة العربية، مثل: مقاربته بين الفاعل التركيبي في النحو العربي والمحور في النحو الوظيفي، وقد ناقشنا ذلك في موضعه.

ج. كان للتراث اللغوي العربي - خاصة النحوي - حضور واضح في جوانب متعددة من تحليل المتوكل لوظيفة الفاعل، فقد حرص على مقاربة مصطلحات النحو الوظيفي وآليات تحليله للغة بما هو موجود في التراث العربي من آراء ومصطلحات، وقد كشفت هذه المقاربة عن تقاطعات ومظاهر لاستثمار تفسيرات النحاة العرب (مثل: المقاربة بين مقولتيْ المحور والمتحدّث عنه)، كما كشفت عن مواطن من الاختلاف (مثل: تعريف الفاعل، وتوجيه 'زيدٌ عاد')، بيد أننا وجدنا أن ما ظاهره اختلاف بين الاتجاهين ما هو إلا اختلاف لفظي واقع في المصطلحات المستخدمة (مثل: تعليل أولوية المستقبل على المتقبل في سلمية إسناد الفاعل إلى الأدوار الدلالية، وإطلاق مصطلح الذيل على ما يسميه النحاة بدلاً). وقد عرضنا لنماذج متعددة لهذا الحضور في ثنايا البحث؛ وهذا يؤكد أهمية إجراء حوار بين التراث اللغوي لدى العرب واللسانيات المعاصرة وتجسير العلاقة بينهما واستثمار تلك العلاقة للوصول إلى فهم أعمق للظواهر اللغوية. ومنبع هذا الحضور - في نظري - هو المبدأ الذي يتبناه المتوكل من أن التوفيق بين النحو العربي واللسانيات هو اتجاه من شأنه أن يثري الدراسات اللغوية، فهو لا يتبنى الفصل التام بين الاتجاهين (المتوكل، 2006، ص167، علوي، 2014، ص383).

ومما يؤخذ على المتوكل في معالجته لوظيفة الفاعل هو اكتفاؤه باختبار فرضيات النظرية على مستوى الجملة، ومن خلال أمثلة مصنوعة قد لا تعكس الواقع اللغوي؛ لذا أوصي بدراسة واقع الاستعمال اللغوي للفاعل في اللغة العربية من خلال مدونة (تراثية أو معاصرة) تُرصَد من خلالها تشكُّلات الفاعل الدلالية والتداولية مع مراعاة السياقات التي ترد فيها والتنوعات الفنية للنصوص، ثم اختبار فرضيات المتوكل من خلالها للوقوف على مدى كفايتها.

الهوامش

(1) ينظر: المتوكل (2006، ص59-63) ففيه عرض مختصر لتاريخ وانتشار هذه النظرية.

(2) تشير Siewierska (1991, p.16) إلى أن البحث في التنميط اللغوي يمثل نقطة من نقاط القوة في النحو الوظيفي. ويذكر Butler (2003, 1/39) أن عدد اللغات التي ضمّنها دِك في كتابه The Theory of Functional Grammar وصل إلى 80 لغة، وهذا يبيّن حرص دِك على اكتساب نظريته طابعاً من الكلية.

(3) أفدت من المصادر الآتية في تلخيص آليات هذا النموذج:

المتوكل (2010، ص 140-181)، (2013، ص 264-340).

ومن المصادر الإنجليزية:

Dik (1997, 1/65-60); Butler (2003, 1/70-90).

يجدر التنبيه إلى أن هذا النموذج الذي تتبناه النظرية معقد وفيه كثير من التفصيلات (تفريعات وقيود ومصطلحات)، وقد كُتب فيها كثيراً في أدبيات النظرية، وليس من أهداف البحثِ الغوصُ في هذه التفصيلات، ويمكن الرجوع إليها في مظانها.

(4) البنية الحملية نسبة إلى الحمل، وهو مفهوم يقارب مفهوم الإسناد. ينظر: بودرامة، (2020، ص 139).

(5) لهذه الطبقات ومخصصاتها تفصيلات كثيرة ليس من هدف الورقة عرضها ومناقشتها، ويمكن الاطلاع عليها في المصادر المذكورة في ص 4 وحاشية 9.

(6) مصطلح 'متقبل' هي ترجمة المتوكل للمصطلح الإنجليزي Goal، ويُترجِمه بعض اللسانيين بـ'هدف'. ينظر: الفهري، (1986، 86/1).

(7) Dik (1997, 1/521, 254).

(8) Siewierska (1991, p.78).

(9) وهو ما تقرره أدبيات اللسانيات الغربية. ينظر:

Huddleston (1971, p.61); Dik (1997,1:247).

(10) وينظر كذلك: ابن الحاجب (أ1982، 158/2).

(11) ينظر: أبو حيان الأندلسي (2005، 285/6)، حسن (1974، 179/2). النص على 'الأساسية' هنا يشير إلى دلالة حدوث الواقعة المرتبطة بالفاعل، وهذا احترازٌ من بعض الحالات التي لا يكتمل فيها معنى الجملة إلا بذكر المفعول.

(12) القوة: الذات غير المراقبة المحدثة لحدث.

الذات غير المراقبة المحدثة لحدث

الحائل: الذات المتسمة بحالة.

ينظر: المتوكل (2013، ص94)، مليطان (2014، ص 81).

(13) يُعرف هذا المجال اللساني بـ'semantic roles'، أي: الأدوار الدلالية، وهو يبحث في العلاقة بين الذوات المشاركة والمحمولات، وتنبثق من تلك العلاقة أدوارٌ دلالية مختلفة، وتلعب الخصائص المعجمية للمحمولات دوراً كبيراً في تحديد تلك الأدوار. ينظر:
Fillmore (1968, p.5), Abdul-Raof (2015, p.164)

(14) المتوكل (1986، ص 40).

(15) ينظر: ابن السراج (1999، 79/1)، الجرجاني (1982، 351/1)، الزمخشري (2004، 260).

(16) ينظر: ابن السراج (1999، 79/1)، الزمخشري (2004، 260).

(17) ينظر كلام النحاة في هذا في: ابن السراج (1999، 80/1-81)، أبو حيان الأندلسي (2005، 233/6-239)، الشاطبي (2007، 5/3).

(18) ينظر: ابن السراج (1999، 80/1-81)، ابن أبي الربيع الأشبيلي (1986، 953/2-954)، الشاطبي (2007، 5/3).

(19) ينظر: ابن أبي الربيع الأشبيلي (1986، 953/2-954).

[20] ينظر: ابن الحاجب (ب1982، 57/2)، أبو حيان الأندلسي (2005، 261/6).

[21] تبني المتوكل عدم مقبولية هذا التركيب مبني على رأي البصريين الذين لا يجيزون إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل في حال وجود المفعول به، فلا يصح – كما نص ابن يعيش 'دُفِع إلى زيد المالَ'. أما الكوفيون وبعض المتأخرين فإنهم يجيزون ذلك. ينظر: ابن يعيش (د.ت، 74/7)، الرضي (1998، 219/1).

[22] بوراس (2012، ص120). ويشير المتوكل إلى أن هذه الأدوار الدلالية ليست من المستلزمات الضرورية لكل الوقائع على عكس بقية الأدوار؛ لذا لا يمكنها أن تمثل الوجهة التي تعبَّر الواقعة من خلالها. ينظر: المتوكل (2013، ص93).

[23] أضيف هنا بأن هذه السلمية تنطبق على اللغة العربية في حال أخذنا برأي البصريين الذي لا يرون نيابة غير المفعول حال وجوده، أما الكوفيون -وتابعهم ابن مالك- فيساوون بين المفعول (الذي يدل على وظيفتي مستقبل و متقبل) من جهة، والحدث والزمان والمكان من جهة أخرى؛ حينئذٍ يلزم تعديل السلمية بدمج الوظائف الدلالية: المستقبل والمتقبل والحدث والزمان والمكان في حقل واحد. ينظر هذا الخلاف النحوي في: ابن مالك (1990، 128/2)، أبو حيان الأندلسي (2005، 242/6-243).

[24] ينظر ما أوردناه من تعريف للكفاية النمطية في المبحث الأول، ص 4.

[25] ينظر: المتوكل (1986، ص74). وينظر كذلك:

Dik (1997, 1/16); Butler(2003, 2/62).

[26] المتوكل (2010، 151-152).

وفي الأسطر الآتية سأورد تعريفاً مختصراً لكل وظيفة من هذه الوظائف الخمسة مع التمثيل لها بمثال:

- المبتدأ (Theme): هو المكون الذي يمثل المجال العام للخطاب والإطار الذي يحيط بالإسناد الأساسي للجملة، مثل:
  خالدٌ، سيارته جديدة

  فكلمة 'خالد' تمثل المجال الذي ورد فيه الخطاب الأساسي المتمثل في إسناد كلمة 'سيارته' إلى 'جديدة'.

- المحور (Topic): هو المكون الدال على الذات التي تشكل محط الحديث في الإسناد الأساسي، مثل: زيد خائف
  فكلمة 'زيد' تمثل محط الحديث والمحور الذي يدور حوله الخطاب، فالحديث هنا عن 'زيد'. ومثله كلمة 'سيارته' في المثال السابق.

- البؤرة (Focus): هو المكون الذي يعبّر عن المعلومة الأهم في الخطاب والتي -في نظر المتكلم- يحتاج المخاطب إلى معرفتها. فكلمة 'خائف' -في المثال السابق- هو ما يعتقد المتكلم أن المخاطب بحاجة إلى معرفته.
- الذيل (Tail): هو المكون الذي ترتكز وظيفته على توضيح أو تصحيح معلومة واردة في الجملة، مثل:
  سرني كفاحه، خالد.

  فكلمة 'خالد' وضحت المراد المحال إليه بالضمير 'ه'.

- المنادى (Vocative): المكون الذي يمثّل محط النداء، مثل:
  يا خالدُ أقبل.

  ينظر: المتوكل (2010، ص151-152)، (2016، ص 442-443).

[27] ينظر كلام النحاة حول مفهوم 'المسند إليه' في: السيرافي (2008، 59/2)، أبو حيان الأندلسي (1998، 173/1).

[28] Givon (1984, 1/139), Comrie (1981, p.101).

[29] ابن السراج (1999، 59/1)، ابن مالك (1990، 289/1).

[30] Seiweirska (1991, p.153); Butler (2003, 2/176).

[31] ينظر ما يؤيد ذلك في المصادر الإنجليزية الآتية:

Quirk et al. (1985, p.726,741), Givon (1984, 1/139).

[32] أي: الجملة الفعلية.

[33] وينظر كذلك: ابن السراج (1999، 58/1)، أبو علي الفارسي (1994، 7/1).

[34] المتوكل (1986، ص43). وينظر مزيدٌ من الأمثلة لهذه التنوعات في: المتوكل (1985، ص67-68).

[35] Dik (1997, 1/392-404); Seiweirska (1991, pp.200-215).

[36] يفترض النحو الوظيفي أن المكونات عبارات تختلف مقولاتها من حيث البساطة والتعقيد، فالمكون الجملة أكثر تعقيداً من المركب الاسمي الذي هو أكثر تعقيداً من الضمير. ينظر: المتوكل (2013، ص446).

[37] الجرجاني (1992، ص107)، السكاكي (1987، 231/1)

[38] يشير المتوكل في موضع آخر إلى أحد مبادئ الكليات اللغوية الخاصة بالرتبة والتي تبناها دِك هي أن الفاعل يسبق المفعول؛ لأن الفاعل يمثل المنظور الرئيسي للوجهة. ينظر: المتوكل (2013، ص462-463)؛ فيكون رأي النحاة العرب الذي ينص على أن الأصل أن يسبق الفاعلُ المفعول متقاطعاً مع هذا المبدأ الكلي. ينظر: ابن يعيش (د.ت، 75/1-76)، أبو حيان الأندلسي (1998، 1348/1).

[39] ينظر: أبو حيان الأندلسي (2005، 283/6).

[40] الجرجاني (1982، 328/1)، أبو حيان الأندلسي (2005، 286/6).

[41] ينظر ص 53.

[42] ينظر في تعريف المحور Topic في المصادر الآتية التي تؤيد ما أورده المتوكل من أن المحور يحمل في الغالب معلومة معطاة أي: يدركها المتكلم والمخاطب:

Lambrecht (1994, p.147); Trask (1993, 279); Gundel and Fretheim (2010, p.181).

[43] ينظر: ابن عصفور (1999، 161/1)، أبو حيان الأندلسي (2005، 184/6).

[44] سيبويه (1988، 169/3)، السكاكي (1987، ص308)، أبو موسى (1986، ص206).

[45] ينظر: ابن الحاجب (ب1982، 238/2).

[46] أود الإشارة إلى أن سيبويه أورد تركيباً يشترك مع هذا التركيب الذي ذكره المتوكل في عدم المساواة بين المستفهم عنه والمعادل بعد 'أم'، وهو 'ألقيت زيداً أم عمراً'، ووصفه بالجواز. ينظر: سيبويه (1988، 170/3). وقد ناقش أبو موسى هذا التركيب وقارن بين رأي سيبويه والجرجاني، وانتهى إلى تأييد سيبويه في جوازه مع تضعيفه. ينظر: أبو موسى (د.ت، ص102-103)، (1966، ص208). وعلى الرغم من ذلك، فإن ما أشرت إليه لا يكفي لتقوية المثال الذي أورده المتوكل؛ إذ إن الذي يلي همزة الاستفهام فيه اسم لا فعل؛ فبينهما اختلاف.

[47] ينظر: سيبويه (1988، 101/1)، الرضي (1998، 446/4)، السكاكي (1987، 308-309).

[48] لذا كان الصواب 'أزيداً قابلت أم عمراً؟'

[49] ينظر: ابن مالك (1990، 138/2)، الرضي (1998، 441/1-442).

[50] ترتيب 'مفعول فاعل فعل' غير وارد في اللغة العربية، ولم أقف عليه في المصادر التراثية. تنظر التراكيب المحتملة للجملة الفعلية في اللغة العربية في: المتوكل (2013، 443-447).

[51] قلت 'إسنادياً' لأن المبتدأ يكون مرتبطاً إحالياً بالتركيب الإسنادي بعده من خلال ضمير يحيل عليه.

[52] ينظر: سيبويه (1988، 126/2-127)، الرضي (1998، 227/1-229)، أبو حيان الأندلسي (2000، 257/3). وقد أشار علوي (2014، ص387) إلى طبيعة تناول النحاة العرب للمبتدأ من الناحية العاملية في مقابل تناول النحو الوظيفي له من الناحية التداولية.

[53] لم أقف على نص لأحدٍ من النحاة العرب يذكر فيه أن الغالب هو كون الضمير الرابط بارزاً، ولم يشر المتوكل إلى مصدر هذه المعلومة.

[54] ينظر: ابن عصفور (1999، 354/1)، الأزهري (1992، 243/2).

[55] وهي نظرية تختلف عن نظرية النحو الوظيفي التي يتبناها المتوكل؛ إذ تستمد مبادئها من النظرية التوليدية التحويلية، وهي نظرية تميّز بين بنيتين: مكونية و وظيفية، وتسعى إلى تنظيم العلاقة بينهما. ينظر: الفاسي الفهري(2000، 80/1-81).

[56] استند المتوكل هنا إلى تقسيم الفاسي الفهري للواصق الفعلية إلى: ضميرية (أي: إحالية) وغير ضميرية، ويمكن لبعض اللواصق أن تمثل النوعين حسب السياق. ينظر: الفاسي الفهري (2000، 119/2).

[57] المتوكل (1986، ص55).

[58] أبو حيان الأندلسي (1998، 188/1).

[59] فيكون الفاعل هو الضمير المتصل الملحق بالفعل. وهذا رأي لبعض النحاة. ينظر: ابن عصفور (1999، 168/1)، أبو حيان الأندلسي (2005، 203/6).

[60] سورة الأنبياء، آية (3).

[61] وهو - فيما يظهر - رأي جمهور النحاة. ينظر: سيبويه (1988، 19/1)، السيرافي (2008، 2/9-19)، ابن عصفور (1999، 168/1)، ابن مالك (1990، 116/2)، أبو حيان الأندلسي (2005، 203/6).

المراجع العربية

ابن الحاجب، عثمان. (ت646هـ، ط أ1982). *شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب*، تح: جمال مخيمر أحمد، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة.

ابن الحاجب، عثمان. (ت646هـ، ط ب1982). *الإيضاح شرح المفصل*، تح: موسى العليلي، إحياء التراث الإسلامي، بغداد.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري. (ت316هـ، ط 1999). *الأصول في النحو*، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن عصفور، علي بن مؤمن. (ت669هـ، ط 1999). *شرح جمل الزجاجي*، تح: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت.

ابن مالك، جمال الدين. (ت672هـ، ط 1990). *شرح التسهيل*، تح: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة.

ابن يعيش، موفق الدين. (ت634هـ، ط. د.ت). *شرح المفصل*، عالم الكتب، بيروت.

أبو موسى، محمد. (1986). *دلالات التراكيب (دراسة بلاغية)*، مكتبة وهبة، القاهرة.

أبو موسى، محمد. (1966). *خصائص التراكيب*، مكتبة وهبة، القاهرة.

أبو موسى، محمد. (د.ت). *البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري*، دار الفكر العربي، القاهرة.

الأزهري، خالد. (ت905هـ، ط 1992). *التصريح بمضمون التوضيح*، تح: عبدالفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي.

الأشبيلي، ابن أبي الربيع. (ت688هـ، ط 1986). *البسيط في شرح جمل الزجاجي*، تح: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (ت745هـ، ط 1998) *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تح: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (ت745هـ، 1998). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (الجزء الأول)*، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (ت745هـ، 2000). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (الجزء الثالث)*، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (ت745هـ، 2005). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (الجزء السادس)*، تح: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض.

بودرامة، الزايدي. (2020). الوظائف الدلالية في النحو الوظيفي ومقابلاتها في النحو العربي، *مجلة الممارسات*

اللغوية، المجلد 11، العدد 1، ص 139-165.

بوراس، ياسين. (2012). مشروع أحمد المتوكل في النّحو الوظيفي -الوظائف التركيبية-، *مجلة الممارسات اللغوية*، المجلد 3، العدد 3، ص 109-124.

البوشيخي، عزالدين. (2012). *التواصل اللغوي: مقاربة لسانية وظيفية*، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.

الجرجاني، عبدالقاهر. (ت471هـ، ط 1982). *المقتصد في شرح الإيضاح*، تح: كاظم المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد.

الجرجاني، عبدالقاهر. (ت471هـ، ط 1992). *دلائل الإعجاز*، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

حسن، عباس. (1974). *النحو الوافي*، دار المعارف، القاهرة.

خاتم، جواد. (2016). *التداولية: أصولها واتجاهاتها*، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمّان.

الرضي، نجم الدين محمد الاستراباذي. (ت684هـ، ط 1998). *شرح الكافية*، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قابوس، بنغازي.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (ت585هـ، ط 2004). *المفصل في علم العربية*، تح: د. فخر صالح قدار، دار عمار، عمّان.

السكاكي، يوسف. (ت626هـ، ط 1987). *مفتاح العلوم*، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، لبنان.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (ت183هـ، ط 1988). *الكتاب*، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

السيرافي، أبو سعيد. (ت368هـ، ط 2008). *شرح كتاب سيبويه*، تح: أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت.

الشاطبي، أبو إسحاق. (ت790هـ، ط 2007). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (الجزء الثالث)*، تح: عياد الثبيتي، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.

علوي، حافظ. (2014). *اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة*، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمّان.

غلفان، مصطفى. (2013). اللسانيات البنيوية: منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس.

الفارسيّ، أبو علي، (ت377هـ، ط 1994). *التعليقة على كتاب سيبويه*، تح: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة-القاهرة، 1994م.

الفاسي الفهري، عبدالقادر. (1986). *المعجم العربي (نماذج تحليلية جديدة)*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبدالقادر. (2000). *اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية دلالية)*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

فيود، بسيوني. (1998). *علم المعاني*، مؤسسة المختار، القاهرة.

المتوكل، أحمد. (1985). *الوظائف التداولية في اللغة العربية*، دار الثقافة، الدار البيضاء.

المتوكل، أحمد. (1986). *دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي*، دار الثقافة، الدار البيضاء.

المتوكل، أحمد. (1987). *من البنية الحملية إلى البنية المكونية*، دار الثقافة، الدار البيضاء.

المتوكل، أحمد. (2006). *المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العرب*، دار الأمان، الرباط.

المتوكل، أحمد. (2010). *اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري*، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس

المتوكل، أحمد. (2013). *قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية*، منشورات ضفاف، الرباط.

المتوكل، أحمد. (2016). *المنهج الوظيفي في البحث اللساني*، منشورات ضفاف، الرباط.

مليطان، محمد. (2014). *نظرية النحو الوظيفي: الأسس والنماذج والمفاهيم*، منشورات ضفاف، الرباط.

المراجع الأجنبية

Abdul-Raof, H. (2015). *Semantics: A Coursebook for Students of English as a Foreign Language*. München: LINCOM.

Butler, C. (2003). *Structure and Function: A Guide to Three Major Structural- Functional Theories: Parts 1-2*. Amsterdam: John Benjamins Publishing Company.

Comrie, B. (1981). *Language Universals and Linguistic Typology*. Oxford: Basil Blackwell.

Dik, S. C. (1997). *The theory of functional grammar: the structure of the clause*. Berlin: Mouton de Gruyter.

Fillmore, C. (1968). The case for case. In Emmon Bach and Robert Harms (eds.) Universals in Linguistics Theory. New York: Holt, Rinehart and Winston, pp. 1-88.

Givon, T. (1984). *Syntax: A Functional-Typological Introduction* (Vol. 1).Amsterdam: John Benjamins.

Gundel, J. K. and Fretheim, T. (2010). 'Topic and Focus'. In: L. Horn and G. Ward, (eds.) The Handbook of Pragmatics. Malden, MA: Blackwell, pp. 175-196.

Huddleston, R. (1971). *The Sentence in the Written English*. Cambridge: Cambridge University Press.

Lambrecht, K. (1994). *Information Structure and Sentence Form: Topic, Focus and the Mental Representations of Discourse Referents*. Cambridge: Cambridge University Press.

Mackenzie, L. (1993). What is functional grammar. Congrès International De Linguistique Et Philologie Romanes, 20, Zurich.

Quirk, R., Greenbaum, S., Leech, G. and Svartvik, J. (1985). *A Comprehensive Grammar of the English Language*. London: Longman.

Siewierska, A. (1991). *Functional Grammar*. London and New York: Routledge.

Trask, R. L. (1993). *A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics*. New York: Routledge.

بيانات الباحث

طارق ربيع الفريدي، أستاذ اللسانيات المشارك في قسم اللغويات بكلية اللغة العربية في الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، حاصل على درجة الدكتوراه في اللغويات الحديثة من جامعة اكستر عام 2017، تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات العامة واللسانيات الوظيفية والمدونات اللغوية.

AUTHOR BIODATA

Tareq Rubaye Alfraidi, Associate Professor of Linguistics at the Department of Linguistics, College of Arabic Language, Islamic University of Madinah. Dr. Alfraidi obtained his PhD degree in 2017 from Exeter University (UK). His research interests include: General Linguistics, Functional Linguistics and Corpus Linguistics.

معرف أوركيد (**ORCID**): 0000-0002-8962-5415

Email: t.alfraidi@iu.edu.sa